

Distr.: General
25 October 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 66 (أ) من جدول الأعمال

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية

الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب

مذكرة من الأمين العام*

تتشرف الأمانة العامة بأن تحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، إ. تدابي أشيومي، وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان 36/43.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* قُيِّمَ هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتقديمه لتضمينه أحدث المستجدات.

171122 091122 22-24043 (A)



تقرير المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، إ. تنديي أشيومي

الأزمة الإيكولوجية والعدالة المناخية والعدالة العرقية

موجز

في هذا التقرير، تسلط المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، إ. تنديي أشيومي، الضوء على الجذور والعواقب التمييزية وغير العادلة عرقياً للتدهور البيئي، بما في ذلك تغير المناخ. وهي تشرح في هذا التقرير لماذا لا يمكن القيام على نحو مُجدٍ بالتخفيف من حدة الأزمة الإيكولوجية العالمية أو حلها دون اتخاذ إجراءات محددة للتصدي للعنصرية النظامية، ولا سيما الموروثات العنصرية التاريخية والمعاصرة للاستعمار والرق.

أولا - مقدمة

1 - إن الأزمة الإيكولوجية العالمية تعد في الوقت نفسه أزمة عدالة عرقية. وكما يظهر من عدد لا حصر له من الدراسات والمساهمات الواردة، فإن الآثار المدمرة للأزمة الإيكولوجية تتحملها بشكل غير متناسب الفئات المهمشة على أساس عرقي وإثني وقومي، أي أولئك الذين يواجهون التمييز والاستبعاد وظروف عدم المساواة النظامية بسبب انتمائهم العرقي أو الإثني أو القومي. وتضم الأغلبية الساحقة من هذه الفئات، في جميع البلدان، سكان المناطق الأكثر تضررا من التلوث وفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ⁽¹⁾. وتتركز هذه الفئات بشكل غير متناسب في "مناطق التضحية" العالمية، وهي مناطق أصبحت خطرة بل وحتى غير صالحة للسكن بسبب التدهور البيئي. وفي حين تتركز مناطق التضحية في الأراضي المستعمرة سابقا من بلدان الجنوب، فإن بلدان الشمال مسؤولة إلى حد كبير عن هذه الظروف. وكما لاحظ المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة: "ما زالت الدول المرتفعة الدخل تصدّر بشكل غير مسؤول المواد الخطرة... مع ما يقترن بها من مخاطر صحية وبيئية، إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل"⁽²⁾. ويلاحظ أن التمييز بين البلدان "المرتفعة الدخل" والبلدان "المنخفضة الدخل" يرتبط ارتباطا مباشرا بعملية الاستخراج والاستغلال التي وقعت بدوافع اقتصادية وعنصرية خلال الحقبة الاستعمارية، ولم تحاسب عليهما القوى الاستعمارية⁽³⁾.

2 - وكما هو موضح في هذا التقرير، فإن "مناطق التضحية" يمكن وصفها على نحو أدق بأنها "مناطق التضحية العرقية". وتشمل مناطق التضحية العرقية أراضي أسلاف الشعوب الأصلية، وأراضي الدول الجزرية الصغيرة النامية، والأحياء المعزولة عرقياً في بلدان الشمال، والأراضي المحتلة التي تعاني من الجفاف والدمار البيئي. وتتمثل الجهات المستفيدة الرئيسية من مناطق التضحية العرقية هذه في الشركات عبر الوطنية، التي تحوّل الثروة نحو بلدان الشمال والنخب الوطنية والمحلية المستفيدة من الامتيازات على مستوى العالم⁽⁴⁾.

3 - وبالإضافة إلى توثيق مناطق التضحية العرقية، تسلط المقررة الخاصة الضوء على التشريد القسري وعدم القدرة على التنقل في سياق الأزمة الإيكولوجية وكيف تتعرض الفئات المهمشة على أساس عرقي وإثني وقومي بشكل متفاوت لهذا الإكراه وعدم القدرة على التنقل. وتبين المساهمات الواردة كيف أن الهجرة الناجمة عن المناخ لا يمكن فصلها عن التسلسلات الهرمية ونظم الاستخراج والاستغلال الاستعمارية والإمبريالية غير العادلة عرقياً التي حددت بشكل كبير من الذين يُجبرون على التنقل ومن الذين يتمتعون بامتياز الحفاظ على ديارهم وأوطانهم.

4 - وفي إطار الحركة الأوسع نطاقاً للعدالة البيئية، تسعى العدالة المناخية إلى تحقيق مساءلة تاريخية لتلك الدول والكيانات المسؤولة عن تغير المناخ. وتسعى العدالة المناخية أيضاً إلى إحداث تحول جذري في

(1) نظرا لضيق الحيز المتاح، يركز هذا التقرير على الأضرار التي تطال حقوق الإنسان البيئية المتصلة بالأنشطة الاستخراجية وتغير المناخ. وتسلط المقررة الخاصة الضوء على الحاجة الملحة إلى إجراء تحليل أوسع نطاقاً وأكثر شمولاً للتقاطع بين العدالة البيئية والعدالة العرقية.

(2) انظر A/HRC/49/53.

(3) انظر A/HRC/50/60 و A/HRC/41/54.

(4) انظر A/HRC/50/60. وانظر أيضا تقرير مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

النظم المعاصرة التي تؤدي إلى تفاقم الأزمة البيئية العالمية وتوزيع المعاناة المرتبطة بهذه الأزمة على أساس التمييز العنصري. ولأن تغير المناخ اليوم يعزى إلى تراكم غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، فإن الانبعاثات التاريخية تمثل مشكلة وجودية معاصرة. ففي الفترة من عام 1850 إلى عام 2002، أنتجت البلدان الصناعية ثلاثة أضعاف ثاني أكسيد الكربون الذي أنتجته بلدان الجنوب مجتمعة⁽⁵⁾. ومع ذلك، فإن بلدان الجنوب، والمناطق المصنفة من جانب المستعمرين على أنها من مناطق العالم التي يقطنها غير البيض، هي الأكثر تضررا والأقل قدرة على التخفيف من حدة الأزمة البيئية العالمية والبقاء على قيد الحياة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى العمليات الاستعمارية التي تسببت في انبعاثات تاريخية في المقام الأول.

5 - ووصف الأمين العام بشكل مناسب الفيضانات الأخيرة التي وقعت في باكستان بأنها على "مستوى من الفواجع المناخية يفوق الخيال"، مشيراً إلى أن باكستان مسؤولة عن أقل من 1 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي. وهناك بلد واحد، هو الولايات المتحدة الأمريكية، مسؤول عن 20 في المائة من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التراكمية⁽⁶⁾. أما الاتحاد الأوروبي، فإنه مسؤول عن 17 في المائة، في حين أن 90 شركة عبر وطنية توجد مقرها الرئيسية في بلدان الشمال مسؤولة عن 63 في المائة من الانبعاثات الصناعية التراكمية في الفترة من عام 1751 إلى عام 2010⁽⁷⁾.

6 - وكما يلاحظ الخبراء، فإن الانبعاثات التاريخية لبلدان الشمال لم يستند منها الجميع على قدم المساواة. وعوضاً عن ذلك، اعتمد إنتاجها على الإخضاع الاستعماري العنصري في جنوب الكرة الأرضية وفي المستعمرات الاستيطانية في شمال الكرة الأرضية، وأسهم في تمكينه. ولا يزال عدم المساواة متفشياً في الوقت الحاضر. ووفقاً لإحدى المساهمات المقدمة، فإن متوسط انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على مدى أسبوعين يزيد عما سينتجه الفرد المقيم في إثيوبيا أو أوغندا أو بوركينا فاسو أو غينيا أو مدغشقر أو ملاوي على مدى عام. وتمثل الانبعاثات المرتبطة بالطاقة في أفريقيا نحو 2 في المائة من الانبعاثات العالمية، ولكن من المرجح أن تتحمل القارة ما يقرب من 50 في المائة من التكاليف العالمية المقدرة للتكيف مع تغير المناخ. وكما أشار رئيس بنك التنمية الأفريقي، لا ينبغي أن تتوسل أفريقيا للحصول على المساعدة في التصدي لتغير المناخ، بل ينبغي للقوى العالمية الملوثّة أن تدفع التكاليف⁽⁸⁾. والشيء نفسه ينطبق على أجزاء أخرى من بلدان الجنوب.

7 - وداخل الأمم المتحدة وخارجها على السواء، تتاصر الدول الأعضاء المبادرات الرامية إلى وضع تدابير للتصدي للأزمة الإيكولوجية العالمية. وفي هذا السياق، فإن اتباع نهج للعدالة العرقية إزاء هذه الأزمة أمر ملح وضروري على حد سواء، ومع ذلك فإنه لا يزال مهماً تماماً في الإطار العالمي. وعلى الرغم من الجهود الهامة التي يبذلها دعاة العدالة البيئية على الصعيد العالمي، ترى المقررة الخاصة أن أولئك الذين يتمتعون بالسلطة والسيطرة والنفوذ وسلطة اتخاذ القرار في إطار النظم العالمية لإدارة المناخ قد أهملوا إلى

(5) Sarah Mason-Case and Julia Dehm, "Redressing historical responsibility for the unjust precarities of climate change in the present", in *Debating Climate Law*, Benoit Mayer and Alexander Zahar, eds. (New York, Cambridge University Press, 2021).

(6) المرجع نفسه.

(7) المرجع نفسه.

(8) Cara Anna, "Africa shouldn't need to beg for climate aid, says bank president", PBS News Hour, 11 February 2020.

حد كبير المساواة العرقية ومعايير عدم التمييز التي تمثل أساساً لحقوق الإنسان الدولية وللنظام الدولي بشكل أوسع. وبصريح العبارة، فقد تم بنجاح تهميش مصالح وإهتمامات الشعوب غير البيض على وجه الخصوص ضمن أطر الأمم المتحدة المعنية بتنسيق الاستجابة العالمية للأزمة البيئية. وتتسم الاستجابات العالمية السائدة للأزمات البيئية بنفس أشكال العنصرية النظامية التي تتسبب في هذه الأزمات في المقام الأول. فأشكال الظلم البيئي والمناخي والعنصري قد أصبحت هي الوضع الراهن على صعيد المؤسسات.

8 - ويؤدي "التعصب التكنولوجي"، وهو الاقتناع بأن التكنولوجيا قادرة على حل جميع المشاكل المجتمعية، والاعتماد المفرط على الحلول القائمة على السوق في تدابير التصدي لتغير المناخ، إلى تعزيز الظلم العنصري. وترتبط أسباب ذلك جزئياً بكيفية اتسام المجالين التكنولوجي والتكنولوجي، إلى جانب الاقتصاد الرأسمالي العالمي، بأشكال من العنصرية النظامية التي يتم استئصالها بعد ذلك حتى في المبادرات "الخضراء" الحسنة النية⁽⁹⁾. ونظراً لضيق الحيز المتاح، تحيل المقررة الخاصة القارئ إلى تحليلاتها السابقة للعنصرية النظامية والتكنولوجيا والاقتصاد السياسي العالمي⁽¹⁰⁾. فللتكنولوجيا دور حاسم تؤديه في معالجة الأزمة الإيكولوجية، ولكن لا ينبغي تنفيذ الحلول التكنولوجية على حساب الفئات المهمشة عرقياً وإثناً التي تأثرت بالفعل بشكل غير متناسب بالأزمة الإيكولوجية، ولا النهوض بها سعياً وراء "حلول زائفة"⁽¹¹⁾.

9 - وتقر المقررة الخاصة بالإشارات إلى الضعف أو "الفئات الضعيفة" عموماً في التحليل الخاص بحقوق الإنسان البيئية. وهي تشدد على الحاجة الملحة معيارياً وعملياً للتصدي للعنصرية والتمييز العنصري والظلم العنصري بشكل صريح ومباشر. وقد حذرت المقررة الخاصة من هيمنة النهج "المحايدة عرقياً" على الحوكمة العالمية والاقتصاد السياسي، بما في ذلك تحليلات حقوق الإنسان والاستجابات ذات الصلة. فالتحليل المحايد عرقياً للظروف القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية يقر بالالتزام بالإنصاف الذي يقتضي تجنب التحليل العنصري لصالح معاملة جميع الأفراد والمجموعات بالمثل، حتى وإن كانت مواقع هؤلاء الأفراد والمجموعات مختلفة، لأسباب منها المشاريع التاريخية للإخضاع العنصري⁽¹²⁾. وحتى عندما تكون النهج المحايدة عرقياً حسنة النية، فإن أثرها النهائي هو الفشل في مواجهة وتفكيك الهياكل المستحكمة للتمييز العنصري الراسخ. وتشدد المقررة الخاصة على أنه من أجل معالجة الآثار المتباينة عرقياً وإثناً للأزمات الإيكولوجية، يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمسؤولين فيها وغيرهم من الجهات المعنية أن يأخذوا في الحسبان هذه الآثار صراحة.

10 - ولقد اعترفت الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان بحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة⁽¹³⁾، فيما أشار المجلس إلى آثار تغير المناخ على حقوق الإنسان في عدد من القرارات. وأنتجت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومختلف الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان معارف

(9) مساهمات مقدمة من دهم (Dehm) وسيلي - هاغنز (Sealey-Huggins) وغونزاليس (Gonzalez).

(10) انظر A/HRC/44/57؛ و A/HRC/50/60؛ و A/HRC/41/54.

(11) مساهمات مقدمة من ديزموند دسا (Desmond D'sa) (التحالف البيئي لجنوب ديريان)، وباتريك بوند (Patrick Bond) (جامعة جوهانسبرغ).

(12) A/HRC/41/54، الفقرة 14.

(13) انظر قرار الجمعية العامة 300/76؛ وقرار مجلس حقوق الإنسان 13/48.

حيوية في مجال حقوق الإنسان، يستند إليها هذا التقرير⁽¹⁴⁾. وقد سلطوا الضوء على الشواغل المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز، ولا سيما فيما يتعلق بنوع الجنس⁽¹⁵⁾، والعمر⁽¹⁶⁾، والإعاقة⁽¹⁷⁾، والميل الجنسي والهوية الجنسية⁽¹⁸⁾، والسكان الأصليين⁽¹⁹⁾، والمنحدرين من أصل أفريقي⁽²⁰⁾.

11 - وقد استفادت المقررة الخاصة من مدخلات قيّمة استمدتها من اجتماعات أفرقة الخبراء ومن مساهمات إضافية وردت استجابة لنداءات محددة الأهداف، ومن مقابلات أجريت مع ممثلي وكالات الأمم المتحدة، ومن مساهمات وردت من طائفة من الجهات المعنية استجابة لدعوة عامة في هذا الصدد. وتشكر المقررة الخاصة جميع الجهات المعنية على ما قدمته من مساهمات. وستتاح المساهمات غير المشمولة بالسرية في الموقع الشبكي للمقررة الخاصة. وتشدد المقررة الخاصة على أن خبرة المجتمعات المحلية المتضررة مباشرة أدت دوراً قيماً في إعداد تقريرها.

ثانياً - لماذا تتطلب الأزمات المناخية والبيئية الجارية التعامل معها من منظور المساواة العرقية والعدالة العرقية

ألف - الأسس الاستعمارية العنصرية للأزمة البيئية

12 - العنصرية النظامية هي مبدأ تنظيمي أساسي للنظم والعمليات العالمية التي توجد في صميم أزماتي المناخ والبيئة. ويتطلب فهم ومعالجة الظلم المناخي والبيئي المعاصر على خلفية التمييز العنصري اتباع نهج يراعي السياق التاريخي للكيفية التي شكل بها "العرق" والعنصرية الاقتصاد السياسي للواقع المناخي والبيئي، وكذلك الأطر القانونية المنظمة وجهات النظر العالمية التي تمثلها هذه الأطر. وفي قلب أزمة المناخ توجد مستويات من انبعاثات غازات الدفيئة التي هي نتاج قرون من استخراج الموارد الطبيعية والتصنيع والعمليات الصناعية، بالإضافة إلى استهلاك نواتج هذه العمليات⁽²¹⁾. ولخص عدد من الخبراء في مساهماتهم مجموعة كبيرة من البحوث التي توضح حقيقة الأنظمة الاستعمارية العنصرية التي دعمت استخراج الفحم والغاز والنفط، وشكلت نظاماً رأسمالياً عالمياً يعتمد على الحفاظ على التسلسل الهرمي

(14) انظر الرابط: www.ohchr.org/en/climate-change/reports-human-rights-and-climate-change. وانظر أيضاً A/74/161؛ و A/HRC/31/52؛ و A/HRC/49/53؛ و A/HRC/41/39؛ و A/71/281؛ و A/66/285؛ و A/75/207؛ و A/67/299؛ و A/HRC/44/44؛ و A/76/222؛ و A/HRC/48/56؛ و A/HRC/40/53؛ و A/74/164؛ و A/HRC/47/43؛ و A/70/287.

(15) انظر A/77/136.

(16) انظر A/HRC/37/58؛ و A/HRC/42/43.

(17) انظر A/71/314.

(18) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), special procedures, "Forcibly displaced LGBT persons face major challenges in search of safe haven", joint statement by human rights experts on the International Day against Homophobia, Transphobia and Biphobia, May 2022.

(19) انظر A/77/238.

(20) انظر A/HRC/48/78.

(21) مساهمة مقدمة من غونزاليس (Gonzalez).

العرق، وبالتالي فهي في قلب الأزمة البيئية العالمية⁽²²⁾. وأوجزت المقررة الخاصة أيضا، في تقريرها عن الأنشطة الاستخراجية على الصعيد العالمي والمساواة العرقية لعام 2019، الأسس الاستعمارية العنصرية لعمليات الاستخراج والتصنيع التي تسببت في الأزمة البيئية العالمية⁽²³⁾.

باء - المظاهر المعاصرة للعنصرية البيئية والظلم المناخي العابرين للحدود الوطنية

13 - لم يبلغ التراجع الدولي الرسمي عن الاستعمار بأي حال من الأحوال الهيمنة الاستعمارية وإرثها العنصري، بما في ذلك من حيث صلتها بالأزمة الإيكولوجية العالمية المعاصرة. وقد أبرز المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والبيئة أنه على الرغم من أن جميع البشر معرضون لأزمة إيكولوجية، فإن عبء هذه الأزمة يقع بشكل غير متناسب على عاتق الفئات المهمشة بشكل منهجي، وأن العديد من المظالم البيئية متجذرة في "العنصرية والتمييز والاستعمار والسيطرة الذكورية والإفلات من العقاب والأنظمة السياسية التي تتجاهل حقوق الإنسان بشكل منهجي"⁽²⁴⁾.

14 - وتحمل الشعوب في الأقاليم المستعمرة سابقا، التي صنف عرقيا على أنها شعوب غير بيضاء، الأعباء البيئية غير المتناسبة المتمثلة في استخراج الوقود الأحفوري ومعالجته وإحراقه⁽²⁵⁾. وقد أوضحت المقررة الخاصة، في تقريرها لعام 2019 عن الأنشطة الاستخراجية على الصعيد العالمي والمساواة العرقية، كيف أن الاقتصاد الاستخراجي العالمي المعاصر لا يزال طبقا عنصريا بسبب أصوله الاستعمارية واستمرار فشل الدول الأعضاء، وخاصة تلك التي استقادت أكثر من غيرها من الهيمنة الاستعمارية، في إنهاء الاستعمار في النظام الدولي وجبر أضرار التمييز العنصري الذي ترجع جذوره إلى الاسترقاق والاستعمار⁽²⁶⁾.

15 - والأراضي الخاضعة لأكثر أشكال الاستخراج جسعا هي تلك التي تنتمي إلى جماعات وأمم صنّفها المستعمرون على أنها أدنى مرتبة عرقيا. ولقد أصبحت الدول الأقل قدرة على التخفيف من حدة الأزمة الإيكولوجية والاستجابة لها كذلك، سواء من خلال تاريخ الهيمنة الاستعمارية، أو في حقبة ما بعد الاستعمار من خلال سياسات الليبرالية الجديدة الخارجية وغيرها من السياسات الاقتصادية⁽²⁷⁾. وفي بلدان الشمال، تجد المجموعات المهمشة عرقيا وإثنيا نفسها هي الأخرى في الخطوط الأمامية.

16 - وقد فصل فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي كيف أثرت العنصرية البيئية وأزمة المناخ بشكل غير متناسب على السكان المنحدرين من أصل أفريقي، ويرجع ذلك جزئيا إلى التاريخ العنصري للهيمنة الاستعمارية، والاتجار بالأفريقيين المستعبدين، والتمييز المنهجي ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي والفصل العنصري ضدهم⁽²⁸⁾. وقد سلط المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب

(22) على سبيل المثال، المساهمات المقدمة من دهم (Dehm) وغونزاليس (Gonzalez) وسيلي - هاغنز (Sealey-Huggins)، بما في ذلك (Greenpeace, *Confronting Injustice: Racism and the Environmental Emergency* (2022)).

(23) انظر A/HRC/41/54.

(24) انظر A/HRC/49/53.

(25) مساهمة مقدمة من غونزاليس (Gonzalez).

(26) انظر A/HRC/41/54؛ و A/74/321.

(27) انظر A/HRC/50/60.

(28) انظر A/HRC/48/78.

الأصلية أيضا الضوء على العنصرية البيئية والظلم المناخي من حيث تأثيرهما على حياة الشعوب الأصلية وعلى وجودها في حد ذاتها⁽²⁹⁾. ويسلط عدد من المساهمات الضوء على الآثار المتباينة عرقيا المستمرة للأزمة الإيكولوجية ودوافعها، ويسلط بعضها الضوء على الموروثات الاستعمارية⁽³⁰⁾.

17 - ولا ينبغي لتسليط الضوء على بروز الموروثات الاستعمارية أن يحجب الدور الذي تؤديه بلدان الجنوب القوية في إنتاج انبعاثات غازات الدفيئة المعاصرة، وفي مقابلة التدهور البيئي. فالبرازيل والصين والهند تعد من بين أكبر الدول العالمية المسببة لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ويترتب على الأنشطة عبر الوطنية والعابرة للحدود داخل بلدان الجنوب مجموعة من التحديات الجيوسياسية والبيئية الخاصة بها. فعلى سبيل المثال، تستلزم مبادرة الحزام والطريق الصينية في أفريقيا إقامة مشاريع صناعية كبرى تفضي إلى الوقوع في شرك الديون الأفريقية والتدهور البيئي في آن واحد⁽³¹⁾، وفي بعض الأماكن إلى حدوث أضرار بيئية لا يمكن إصلاحها⁽³²⁾.

العرق والإثنية والأصل القومي و"مناطق التضحية"

18 - اشتق مصطلح "مناطق التضحية" من تسمية استخدمت خلال الحرب الباردة لوصف المناطق الملوثة بالإشعاع بسبب إنتاج الأسلحة النووية⁽³³⁾. وكانت الشعوب المهمشة عرقيا والمستعمرة سابقا من بين الشعوب "المضحى" بمجتمعاتها بشكل غير متناسب تلبيبة لمتطلبات الانتشار النووي، كما يتضح بشكل بارز من آثار التجارب النووية على شعب جزر مارشال، بالإضافة إلى الشعوب الأصلية والأقليات العرقية التي تعيش في الأراضي التي تسيطر عليها القوى العسكرية العظمى⁽³⁴⁾.

19 - وبحسب المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والبيئة، "يمكن [اليوم] فهم منطقة التضحية على أنها مكان يعاني فيه السكان من عواقب وخيمة على الصحة البدنية والعقلية ومن انتهاكات حقوق الإنسان نتيجة العيش في مناطق تلوث ساخنة ومناطق شديدة التلوث"⁽³⁵⁾. ويؤدي تغير المناخ إلى انتشار مناطق التضحية⁽³⁶⁾، التي هي في كثير من الأماكن في الواقع مناطق تضحية عنصرية.

(29) A/HRC/36/46؛ و A/HRC/4/32.

(30) مساهمات مقدمة من مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، ومؤسسة هاینرش بول؛ والشبكة الأوروبية لمكافحة العنصرية (ENAR)؛ وتحالف السود من أجل الحقوق؛ ومركز العدالة العالمية؛ وسابانثو أدراي (لوكونو - أرواك) (Sabantho Aderi) (Lokono-Arawak)؛ وغونزاليس (Gonzalez).

(31) OHCHR, *Baseline Study on the Human Rights Impacts and Implications of Mega-Infrastructure Investment* (2017).

(32) Gong Sen, Melissa Leach and Jing Gu, "The Belt and Road Initiative and the SDGs: towards equitable, sustainable development", IDS Bulletin, vol. 50, No. 4 (December 2019).

(33) Steve Lerner, *Sacrifice Zones: The Front Lines of Toxic Chemical Exposure in the United States* (Cambridge, Massachusetts, MIT Press, 2010), p. 2.

(34) Jessica Barkas Threet, "Testing the bomb: disparate impacts on indigenous peoples in the American West, the Marshall Islands, and in Kazakhstan", *University of Baltimore Journal of Environmental Law*, vol. 13, No. 1 (2005).

(35) انظر A/HRC/49/53.

(36) المرجع نفسه.

20 - وفي الأمازون وأماكن أخرى في أمريكا الجنوبية، كثيرا ما يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان البيئية للسكان الأصليين للاضطهاد بسبب احتجاجهم على المشاريع الصناعية التي تدمر أوطانهم. وفي عدة حالات، تعرض حماة البيئة للتهديد أو القتل بسبب أنشطتهم الدعوية⁽³⁷⁾. وفي الوقت نفسه، ووفقا لإحدى المساهمات الواردة، فإن الاختلال البيئي الناجم عن المشاريع الإنمائية الكبرى في البرازيل، على سبيل المثال، يهدد مجتمعات كويلومبولو ومجتمعات السكان الأصليين على المدى الطويل⁽³⁸⁾.

21 - وفي جنوب آسيا، تواجه الشعوب الأصلية والشعوب الخاضعة للتمييز الطبقي دمارا بيئيا ناجما عن مشاريع إنمائية لا تملك في مواجهتها سوى هامش محدود من الموافقة الحرة والمسبقة والمستتيرة. ففي إندونيسيا، أدى إرث التخطيط الحضري العنصري من الحقبة الاستعمارية، إلى جانب الإفراط في استخراج المياه الجوفية والاستجابات التكميلية المؤيدة لرأس المال، إلى تعريض سكان القرى في جاكرتا من ذوي الدخل المنخفض للفيضانات وخطر النزوح القسري⁽³⁹⁾. وفي جميع أنحاء جنوب شرق آسيا، نقل النشاط الصناعي المتقشي أضرار التدهور البيئي والنفايات السامة من النقاط الساخنة الصناعية في بلدان الشمال إلى المجتمعات غير البيضاء في بلدان الجنوب⁽⁴⁰⁾.

22 - وسلط عدد من المساهمات الضوء على انتشار مناطق التضحية العرقية في الولايات المتحدة⁽⁴¹⁾. فعلى سبيل المثال، هناك "ممر السرطان" وهو ممر للمواد البتروكيماوية على طول نهر الميسيسيبي، حيث تعمل 150 منشأة للمواد البتروكيماوية. وتقتطن هذه المنطقة غالبية من السكان الأمريكيين من أصل أفريقي، وسجلت بها أعلى المعدلات لأشكال متعددة من السرطان في الولايات المتحدة. وتهيمن الموروثات العنصرية على ممر السرطان بشكل لافت. وكان يطلق على المنطقة في الأصل أرض المزارع، وهي المكان الذي أجبر فيه الأفريقيون المستعبدون على العمل. وتمتد منشآت جديدة مثل مشروع "Sunshine Project" على ما لا يقل عن أربعة مدافن للأسلاف وتتركز في الدائرة الخامسة، التي يشكل الأمريكيون من أصل أفريقي نسبة 86,3 في المائة من سكانها. وقد تم تغيير خطة استغلال أراضي الدائرة من "أراض سكنية" إلى "أراض سكنية/صناعية مستقبلية" دون سابق إنذار، مما سمح بالموافقة على إنشاء واحدة من أكبر منشآت

(37) OHCHR, "Colombia: extreme risks for rights defenders who challenge corporate activity", 4 August 2022 و A/HRC/46/35؛ و Inter-American Commission on Human Rights, "IACHR and UN human rights condemn murders of environmental activists and Quilombolas in Brazil", 24 January 2022.

(38) مساهمة مقدمة من ائتلاف البرازيليين السود من أجل الحقوق.

(39) Michelle Kooy and Karen Bakker, "Splintered networks: the colonial and contemporary waters of Jakarta", *Geoforum*, vol. 39, No. 6 (November 2008); Jeroen Frank Warner and Hanne Wiegel, "Displacement induced by climate change adaptation: the case of 'climate buffer' infrastructure", *Sustainability*, vol. 13, No. 16 (August 2021) و Kian Goh, "Urban waterscapes: the hydro-politics of flooding in a sinking city", *International Journal of Urban and Regional Research*, vol. 43, No. 2 (March 2019).

(40) Benedetta Cotta, "What goes around, comes around? Access and allocation problems in Global North-South waste trade", *International Environmental Agreements: Politics, Law and Economics*, vol. 20 (2020).

(41) مساهمتان مقدمتان من السيدة شيرلي (Shirley) ومن مؤسسة هاينريش بول.

صناعة البلاستيك. وفي المقابل، يحظر على شركات المواد الكيميائية بناء منشآت جديدة في الدائرة الثالثة، التي يشكل البيض نسبة 78,4 من سكانها⁽⁴²⁾.

23 - وقد كشفت دراسة أجريت عام 1987 عن تفشي نمط معين على مستوى البلاد، بحيث كانت المجتمعات المهمشة عرقيا في الولايات المتحدة أكثر عرضة بخمس مرات من المجتمعات البيضاء للعيش بالقرب من النفايات السامة⁽⁴³⁾. وكما يشار إليه في إحدى المساهمات، لا يمكن تفسير هذه التفاوتات فقط على أساس عدم المساواة في الدخل: فقد وجدت دراسة متعمقة أجريت في عام 2008 أن السود في الولايات المتحدة الذين يبلغ دخل أسرهم المعيشية السنوي ما بين 50 000 و 60 000 دولار يعيشون في أحياء معرضة لتلوث أكبر مقارنة بمتوسط البيض الذين يقل دخل أسرهم المعيشية عن 10 000 دولار⁽⁴⁴⁾.

24 - وأفيد في إحدى المساهمات بأن أمة أميجونانغ الأولى في كندا محاطة بما يسمى بـ "الوادي الكيميائي" في سارنيا بأونتاريو. ويعاني السكان من انخفاض جودة الهواء وارتفاع معدلات النتائج الصحية السلبية، مثل الإجهاض والربو في مرحلة الطفولة والسرطان⁽⁴⁵⁾.

25 - وفي جميع أنحاء أوروبا، تضطر مجتمعات روما إلى العيش بالقرب من مواقع النفايات الخطرة أو في المناطق المعرضة للكوارث المتصلة بتغير المناخ، وغالبا ما يحدث ذلك لإفساح المجال أمام التنمية الصناعية أو السياحة. وفي الوقت نفسه، غالبا ما يفقر الرحل الأيرلنديون إلى إمكانية الوصول إلى أماكن إقامة تراعي الخصوصيات الثقافية ويحرمون من الاستفادة الموثوق بها من المياه ومن الحصول على خدمات التدفئة والكهرباء بأسعار معقولة⁽⁴⁶⁾. وفي القطب الشمالي، تواجه الشعوب الأصلية مثل الإنويت والصامي ارتفاعا في مستويات سطح البحر وتدميرا تاما لسبل عيشها بسبب تغير أنماط المناخ⁽⁴⁷⁾.

26 - وأشار في إحدى المساهمات⁽⁴⁸⁾ إلى أن البحوث الأوروبية بشأن العدالة البيئية تركز بشكل حصري تقريبا على مسألة تفاوت الدخل. بيد أن العرق والإثنية غائبان إلى حد كبير، ولا تُجمع البيانات المصنفة على هذين الأساسين. وقدمت المساهمة أمثلة على إغفال هاتين المسألتين في ألمانيا، على الرغم من الأدلة المستمرة على العنصرية البيئية التي تمارس ضد مجتمعي روما والسنتي. ويشار في هذه المساهمة أيضا إلى أن عددا من الدراسات الألمانية تكشف أن الصناعات الملوثة تقع في كثير من الأحيان في المدن والأحياء التي توجد بها نسب أعلى من المهاجرين. وتظهر هذه الدراسات الوطنية والأوروبية أن العلاقة بين الانحدار من أسرة مهاجرة أو عدم حيابة الجنسية الألمانية من جهة والتلوث البيئي من جهة أخرى هي أكبر من العلاقة بين الوضع الاجتماعي والاقتصادي أو الدخل من جهة والتلوث البيئي من جهة أخرى.

(42) انظر المساهمة المقدمة من الفريق الاستشاري لحقوق الإنسان؛ والبلاغ رقم JAL USA 33/2020.

(43) United Church of Christ, "Toxic wastes and race in the United States: a national report on the racial and socio-economic characteristics of communities with hazardous waste sites", 1987.

(44) Liam Downey and Brian Hawkins, "Race, income, and environmental inequality in the United States", *Sociological Perspectives*, vol. 51, No. 4 (December 2008).

(45) انظر المساهمة المقدمة من مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان؛ و A/HRC/49/53.

(46) مساهمة مقدمة من الشبكة الأوروبية لمناهضة العنصرية.

(47) المرجع نفسه.

(48) تقرير مؤسسة هاينريش بول.

27 - وأفيد في إحدى المساهمات بأن الفئات المهمشة عرقيا وإثنيا في المملكة المتحدة تتعرض بشكل غير متناسب لمستويات أعلى من تلوث الهواء مقارنة بالبريطانيين البيض، وأنها أكثر عرضة للآثار الصحية للتلوث. وعلاوة على ذلك، فإن وضع محارق النفايات يؤثر بشكل غير متناسب على الفئات المهمشة عرقيا وإثنيا⁽⁴⁹⁾.

28 - وجرى في إحدى المساهمات⁽⁵⁰⁾ توضيح كيف أن الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة أسهم في الدمار والتحول البيئي للذين لحقا بالأراضي الفلسطينية، ولا يزال يحرم الفلسطينيين من حقهم الأساسي في تقرير المصير، بما في ذلك ما يتعلق بالنهج الفلسطينية الأصلية للتخفيف من آثار المناخ. فقد أدى التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية إلى تدمير مئات القرى الفلسطينية⁽⁵¹⁾. وبالإضافة إلى الضرر الناجم عن هذا الدمار، تم اجتثاث الأشجار المحلية لصالح أشجار الصنوبر الأوروبية. وأفادت المساهمة بوجود حوافز ضريبية تشجع الصناعة العالية التلوث على الانتقال إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع ما ينجم عنها من آثار سامة للجينات، هائلة وموثقة، بالنسبة للسكان الفلسطينيين. وعلاوة على ذلك، أفادت المساهمة باستخدام الاعتبارات البيئية كذريعة لتبرير المزيد من الاستيطان الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة.

29 - وتسبب التلوث الواسع النطاق للهواء والماء أيضا في ارتفاع عدد حالات الإصابة بالأمراض الخطيرة بين الفلسطينيين. ويزعم أن سياسات حماية البيئة قد استخدمت لتبرير استخدام سلطات الاحتلال للأراضي. وتفيد المساهمة بأن إسرائيل دأبت على استخدام ذريعة حماية المحميات الطبيعية لمصادرة المزيد من الأراضي لغرض بناء مستوطنات إضافية، من خلال ممارسة وصفت بأنها "التمويه الأخضر". وعلاوة على ذلك، أفيد أيضا في المساهمة بأن 91 في المائة من إجمالي المياه في الضفة الغربية تتم مصادرتها لكي يستخدمها المستوطنون الإسرائيليون دون غيرهم، في حين يواجه الفلسطينيون انعدام الأمن المائي بشكل خطير⁽⁵²⁾. وإضافة إلى ذلك، أفادت مفوضية حقوق الإنسان بأن "السلطات الإسرائيلية [تعامل] ما يقرب من 450 000 مستوطن إسرائيلي و 2,7 مليون فلسطيني يقيمون في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) بموجب مجموعتين مختلفتين من القوانين، وهو ما يفضي إلى معاملة غير متكافئة بشأن مجموعة من القضايا، بما في ذلك الحصول على المياه"⁽⁵³⁾. والواقع أن ممارسات إسرائيل وسياساتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة ترقى إلى مستوى الفصل العنصري⁽⁵⁴⁾، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على البيئة وحقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين.

30 - وأشير في إحدى المساهمات إلى أن الإرث التاريخي للاحتلال العسكري وأنشطة الاستخراج الاستعمارية الجديدة يؤديان أيضا دورا رئيسيا في ضعف دول أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي في مواجهة تغير المناخ. فالتاريخ الدموي للتدخل والإكراه الليبرالي الجديد والعلاقات غير المتكافئة بين أمريكا

(49) مساهمة مقدمة من سيللي هاغنز (Sealey Huggins (Greenpeace, *Confronting Injustice: Racism and the Environmental Emergency*)).

(50) مساهمة من مؤسسة الحق.

(51) البلاغ رقم JAL ISR 2/2022.

(52) مساهمة مقدمة من مؤسسة الحق.

(53) انظر A/HRC/48/43.

(54) انظر A/HRC/49/87.

اللاتينية والقوى العظمى العسكرية، وخاصة الولايات المتحدة، جعل هذه المنطقة عرضة بشكل خاص لحوادث تغير المناخ البيئية الحدوث⁽⁵⁵⁾. ففي منطقة البحر الكاريبي، يواجه المزارعون والفلاحون تغيرات كارثية في الطقس تزيد من صعوبة العمل الزراعي وتؤثر في الغالب على المزارعين الفقراء والنساء الريفيات⁽⁵⁶⁾. وفي أمريكا الوسطى، أدت التغيرات المناخية إلى العنف والهجرة الناتجة عن تغير المناخ، التي غالبا ما تتبع مسارات مناخية خطيرة في أمريكا الشمالية، يحددها الإقصاء العنصري⁽⁵⁷⁾.

31 - وفي الشرق الأوسط، كانت الغزوات الاستعمارية والاستعمارية الجديدة والتدخلات العسكرية مدفوعة إلى حد كبير بالاحتياجات الواسعة من الوقود الأحفوري في تلك المنطقة. فقد تعاونت الدول والشركات عبر الوطنية في بلدان الشمال مع النخب الاستبدادية لاستخراج واستغلال الوقود الأحفوري في المنطقة، مما أسهم في تغير المناخ وإدامة انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المجتمعات المحلية والعمال المهاجرين المهمشين عرقيا⁽⁵⁸⁾.

32 - وفي جميع أنحاء القارة الأفريقية، عاثت المشاريع الاستخراجية وأعمال التخلص من النفايات السامة فسادا في البيئات الطبيعية⁽⁵⁹⁾، حيث تكافح الدول الأفريقية، ذات النظم الإيكولوجية القاحلة، للحفاظ على سبل العيش المحلية في خضم تغير المناخ⁽⁶⁰⁾. وأفادت إحدى المساهمات بانتشار مناطق التضحية في أفريقيا، وساقط لذلك أمثلة منها كابوي في زامبيا، التي تعد من بين أكثر الأماكن تلوثا في العالم ويرجع ذلك جزئيا إلى مخلفات التعدين المهجورة. ووفقا للتقديرات، فإن أكثر من 95 في المائة من الأطفال الذين يعيشون هناك لديهم مستويات مرتفعة من الرصاص في الدم⁽⁶¹⁾. وسلطت مساهمة أخرى الضوء على معارك المجتمعات المحلية التي دامت عقودا ضد الشركات عبر الوطنية بسبب التلوث الناجم عن التنقيب عن النفط والغاز في عرض البحر، وخطوط أنابيب البنزين التي تشهد تسربات باستمرار في ديربان، جنوب أفريقيا⁽⁶²⁾.

33 - وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية مخاطر بالغة، إذ أن ارتفاع منسوب مياه البحر، واشتداد حدة الكوارث الطبيعية، وتدمير النظم الإيكولوجية الطبيعية، كلها أمور تهدد الأرواح وسبل العيش⁽⁶³⁾. ويضع مؤشر أوجه الضعف المتعددة الأبعاد، وهو مقياس وضع حديثا يقيس مواطن الضعف الاقتصادية والجغرافية والمالية والبيئية للدول الجزرية الصغيرة النامية، متوسط درجة الدول الجزرية الصغيرة النامية أعلى

(55) مساهمة مقدمة من غونزاليس (Gonzalez).

(56) مساهمة هيئة التشاور مع منظمات المجتمع المدني في هايتي؛ ومساهمة سيللي - هاغنر (Sealey-Huggins).

(57) مساهمة سابانثو أدراي (لوكونو - أرواك) (Sabantho Aderi (Lokono-Arawak))، ومساهمة مركز العدالة العالمية.

(58) مساهمة مقدمة من غونزاليس (Gonzalez).

(59) منظمة العفو الدولية، "تراقفكورا: رحلة الموت"، 2016.

(60) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability Working Group II Contribution to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change* (Cambridge, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Cambridge University Press, 2022).

(61) مساهمة مقدمة من مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان.

(62) مساهمات مقدمة من دسا وبوند (D'sa and Bond).

(63) Michelle Mycoo and others, "Small islands", in *Climate Change 2022* (Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press, 2022).

بنسبة 50 إلى 60 في المائة من المتوسط العالمي، مما يشير إلى مستويات ضعف أشد وطأة مما قد توحى به مستويات الدخل⁽⁶⁴⁾. فبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، من المتوقع أن تقضي الأزمة الإيكولوجية العالمية على بعض أراضيها قبل نهاية القرن الحادي والعشرين⁽⁶⁵⁾.

العرق والإثنية والأصل القومي والتشرد الناجم عن المناخ

34 - مثلما أوضحت المقررة الخاصة بالتفصيل في تقارير سابقة، يُشكّل التمييز العنصري وكره الأجانب سببين جذريين للتشريد القسري، ولكنهما يحددان أيضاً بشكل كبير من يمكنه التنقل داخل الحدود وعبرها، ومن يُضطر إلى البقاء بلا حراك رغماً عنه⁽⁶⁶⁾. وهذا صحيح في سياق التشرد الناجم عن البيئة والمناخ⁽⁶⁷⁾. وتشمل مظاهر العنصرية البيئية والظلم المناخي التشريد القسري، فضلاً عن عدم قدرة المهمشين عرقياً على الفرار من البقع الساخنة للتلوث أو المناطق التي تتصاعد فيها مخاطر الكوارث الطبيعية.

35 - ووفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن 90 في المائة من اللاجئين ومعظم المشردين داخلياً يتون من بلدان معرضة بشدة لآثار تغير المناخ⁽⁶⁸⁾. وفي الوقت نفسه، تستضيف البلدان المعرضة بشدة لآثار تغير المناخ أكثر من 40 في المائة من اللاجئين، في حين أن المشردين داخلياً في البلدان المتضررة من النزاعات والمعرضة لآثار تغير المناخ كثيراً ما ينزحون إلى مناطق يكونون فيها عرضة للمخاطر المرتبطة بالمناخ وضعفاء إزاء تلك المخاطر⁽⁶⁹⁾. والخطر الذي يتعرض له اللاجئون والمشردون داخلياً ذو شقين: فمن ناحية، تتركز المستوطنات بشكل غير متناسب في مناطق عرضة لمستويات احتراز أعلى من المتوسط ومخاطر مناخية محددة، بما في ذلك درجات الحرارة القصوى والجفاف؛ ومن ناحية أخرى، كثيراً ما يعيش هؤلاء السكان في مستوطنات وظروف قانونية يراد لها أن تكون مؤقتة ولكنها تطول عبر أجيال، بينما يواجهون عراقيل قانونية واقتصادية تحد من قدرتهم على الهجرة بعيداً عن الآثار المناخية. وتوجد تجمعات كبيرة من هذه المستوطنات في منطقة الساحل⁽⁷⁰⁾ والشرق الأدنى وآسيا الوسطى⁽⁷¹⁾، حيث سترتفع درجات الحرارة أعلى من المتوسط العالمي، وستتجاوز درجات الحرارة القصوى عتبات السكن الآمن. ويعاني الكثير من اللاجئين من التهميش العرقي والإثني. وتعرقل العنصرية النظامية في نظم الحدود الدولية تنقل المهمشين عرقياً، بينما تتيح لمواطني بلدان الشمال استقلالية غير مسبقة

(64) UNDP, Towards a Multidimensional Vulnerability Index: Discussion Paper, 2021

(65) المرجع نفسه.

(66) انظر A/HRC/38/52؛ و A/HRC/48/76؛ و A/75/590؛ و A/HRC/44/57؛ و A/HRC/35/41.

(67) Carmen Gonzalez, "Climate change, race, and migration", *Journal of Law and Political Economy*, vol. 109 (2020).

(68) UN News, "Climate change link to displacement of most vulnerable is clear: UNHCR", 22 April 2021

(69) استناداً إلى تحليل البيانات المتاحة من مركز رصد التشرد الداخلي، قاعدة البيانات العالمية للتشرد الداخلي، المتاحة على الرابط: www.internal-displacement.org/database/displacement-data؛ ومبادرة نوتردام العالمية للتكيف، قاعدة بيانات المؤشرات القطرية، المتاحة على الرابط: <https://gain.nd.edu/our-work/country-index/>.

(70) Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), "Decade of Sahel conflict leaves 2.5 million people displaced", 14 January 2022

(71) UNHCR, "Displaced on the frontlines of the climate emergency", 2021

في السفر والهجرة⁽⁷²⁾ وتجنب المناطق غير الآمنة بيئياً. وإذ يُصاغ تغير المناخ كمسألة أمنية، تساهم الشركات الأمنية وغيرها من الجهات الفاعلة في عسكرة الحدود مما يحول بصورة أكبر دون عثور الكثير من المشردين بفعل الظروف المناخية على مكان آمن⁽⁷³⁾. ويؤدي الفصل المكاني والتمييز في الإسكان أو الفرص الاقتصادية داخل البلدان إلى محاصرة المجتمعات المهمشة عرقياً في مواقع محددة داخل البلد⁽⁷⁴⁾.

36 - وسلط عدد من المساهمات الضوء على التشريد القسري من مناطق التضحية العرقية، فضلاً عن معاملة المهاجرين واللاجئين القادرين على المغادرة والذين يختارون المغادرة معاملة عنصرية تتسم بكره الأجانب. ووفقاً لإحدى المساهمات⁽⁷⁵⁾، فإن تغير المناخ يزيد من التشرد والهجرة إلى المناطق الحضرية وخارج هايتي، بسبب الأثر الاقتصادي السلبي على سبل عيش المزارعين. وتحد العنصرية من حرية تنقل الهايتيين، حيث تحد من قدرتهم على الفرار من أضرار المناخ من خلال الهجرة الكريمة. وفي الولايات المتحدة، يُستهدف الهايتيون بالترحيل بموجب الباب 42 من مدونة قوانين الولايات المتحدة، وهو الباب الذي استخدم لاحتجاز المهاجرين الهايتيين على الحدود واستبعادهم⁽⁷⁶⁾.

37 - ووفقاً لإحدى المساهمات⁽⁷⁷⁾، ازداد التوسع في مشاريع التعدين الدولية الكبيرة في موزامبيق، وكانت هذه المشاريع مصدراً رئيسياً للنزاعات الاجتماعية - البيئية التي تسبب التشرد الداخلي. وتشردت 1 365 أسرة في المجموع من مجتمعات ميثيث وتشيبانغا وباغامويو ومالابوي المحلية بسبب مشروع للتنقيب عن الفحم تديره شركة فالي البرازيلية المتعددة الجنسيات في مواتيز بمقاطعة تيتي. وتحاكي معاملة الشركات المتعددة الجنسيات في المنطقة للسكان المشردين الممارسات الاستعمارية العنيفة. وفُرض قرار تنفيذ المشروع على المجتمعات المحلية المتضررة، التي استبعدت من عملية صنع القرار، وتعرضت لتهريب الشرطة. ومعظم السكان المتضررين من الشركات عبر الوطنية هم من الفلاحين، وذوي الدخل المنخفض، والشعوب الأصلية، والفئات المهمشة عرقياً. ويعيش السكان المحليون في خوف دائم من الانتقام منهم بسبب رفع صوته ضد الشركة.

38 - وسلطت مساهمة أخرى⁽⁷⁸⁾ الضوء على التاريخ الطويل للعنصرية في القطاع الزراعي في الولايات المتحدة، الذي يشمل الترحيل القسري لسكان أمريكا الأصليين من مواطنهم، واستبعاد الأفارقة وذرياتهم، واستغلال عمال المزارع اللاتينيين في ظل ظروف غير إنسانية. وفُضلت السياسة الاتحادية وسياسة الولايات تاريخياً الرجال البيض، حيث منعت بعض الولايات دفع التعويضات لغير البيض أو ملكيتهم للأراضي. ويمتلك الأفراد البيض 98 في المائة من الأراضي الزراعية في حين أن 80 في المائة من القوى العاملة تنحدر من أصول لاتينية. ومنحت مراسيم الحيازة الزراعية المزارع المدعومة بشكل غير متناسب للأفراد البيض والشركات المملوكة لهم، بينما مارست الحكومة الاتحادية التمييز في إقراض المزارعين غير البيض.

(72) E. Tendayi Achiume, "Racial borders", *The Georgetown Law Journal*, vol. 110, No. 3 (2022).

(73) مساهمة مقدمة من فرانسيس (Francis).

(74) انظر A/HRC/49/48.

(75) مساهمة مقدمة من مركز العدالة العالمية.

(76) البلاغ رقم JAL USA 27/2021.

(77) مساهمة مقدمة من إيوسيبو (Eusébio).

(78) مساهمات مقدمة من جامعة ولاية فلوريدا؛ وجامعة بولونيا؛ ومنظمة القضاء على الجوع في العالم بالولايات المتحدة.

وأدت جهود ملاك الأراضي الجنوبيين الرامية إلى استبعاد المزارعين المستأجرين السود من تشريعات "الصفقة الجديدة" خلال فترة الكساد الكبير إلى ظهور ظاهرة دائمة تعرف باسم "الاستثنائية الزراعية"، وهي بمثابة استبعاد منهجي لعمال المزارع من الحماية المكفولة للعمال على الصعيد الاتحادي، مثل القانون الوطني لعلاقات العمل وقانون معايير العمل العادلة. ووفق ما ورد في المساهمة، فإن تغير المناخ يجبر المزيد من الناس على الهجرة ويزيد من عدد الأفراد الباحثين عن عمل في الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن أكثر من نصف عمال المزارع يفتقرون إلى وضع المهاجرين، وأولئك الذين يدخلون البلد بشكل قانوني عرضة لسوء المعاملة. وعادة ما يعاني العمال من تدني الأجور ومن ظروف عمل غير آمنة.

39 - وأفادت إحدى المساهمات⁽⁷⁹⁾ بأن مجتمعات الشعوب الأصلية والسود في أمريكا الوسطى والمكسيك قد شردت قسراً بسبب تعرضها المتفاوت لآثار الأنشطة الاستخراجية وتهميشها الاجتماعي والاقتصادي عموماً. ووفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، فإن أمريكا الوسطى معرضة لمخاطر الظواهر الجوية والهيدرولوجية المتصلة بتغير المناخ. ويتراوح مستوى خطر الأزمات والكوارث الإنسانية في ستة من أصل سبعة بلدان في المنطقة السلفادور وكوبا والمكسيك ونيكاراغوا هايتي وهندوراس، بين المستويات المتوسطة والعالية⁽⁸⁰⁾. ولا توجد سياسات فعالة لحماية المشردين، وتتعرض حقوقهم الإنسانية لمزيد من الخطر بسبب التجريم على أسس عنصرية وإثنية عندما يحاولون الهجرة. ويواجه المهاجرون من السكان الأصليين وغير الناطقين بالإسبانية والسود عقبات في الحصول على الوظائف وخدمات التعليم والصحة والإسكان بسبب التمييز المماس.

40 - وأشارت مساهمات عديدة قدمت إلى المقررة الخاصة إلى أن الشعوب الأصلية تواجه احتمال إجبارها على مغادرة مواطن أجدادها ومواطنها التقليدية بسبب ارتفاع مستويات مياه البحر والكوارث الطبيعية. وأفادت إحدى المساهمات بأن الشعوب الأصلية في الهند تمثل ما بين 40 و 50 في المائة من المشردين على الرغم من أنها لا تشكل سوى 8 في المائة من مجموع السكان⁽⁸¹⁾. وتشكل الآثار المدمرة للمشاريع الصناعية في أراضيها سبباً رئيسياً في ذلك. وهناك أقاليم بأكملها للشعوب الأصلية معرضة للخطر، ولا سيما الأقاليم الموجودة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولن يؤدي حتى النقل الشامل لسكان ولايات بأكملها إلى تصحيح تداعيات تدمير جزر الشعوب الأصلية⁽⁸²⁾. أما الخسارة الدائمة لمواطن السكان الأصليين، فقد كانت وستظل تمثل فشلاً عالمياً هائلاً وظلماً عنصرياً عميقاً في غياب إجراءات تصحيحية عاجلة.

(79) مساهمة مقدمة من مرصد العنصرية في المكسيك وأمريكا الوسطى.

(80) Lilian Yamamota and others, *La Movilidad Humana Derivada de Desastres y el Cambio Climático en Centroamérica* (Geneva, International Organization for Migration, 2021).

(81) مساهمة مقدمة من غوبتا (Gupta).

(82) مساهمة مقدمة من فانو (Vano).

ثالثاً - انتهاكات حقوق الإنسان البيئية القائمة على التمييز العنصري

ألف - الأطر القانونية المعمول بها

41 - يُشكّل عدم التمييز وحظر التمييز العنصري قاعدتين آمرتين من قواعد القانون الدولي العام⁽⁸³⁾. كما أن الالتزامات بعدم التمييز والمساواة مكرسة على نطاق واسع في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة⁽⁸⁴⁾.

42 - ويمكن العثور على أشمل حظر للتمييز العنصري في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ويُعرّف التمييز العنصري في المادة 1 (1) من هذه الاتفاقية بأنه "أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة، في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة". وقد أوضحت لجنة القضاء على التمييز العنصري في توصيتها العامة أن حظر التمييز العنصري لا يمكن تفسيره تفسيراً تقييدياً⁽⁸⁵⁾. وذكرت اللجنة أيضاً أن الاتفاقية تنطبق على التمييز المقصود أو المتعمد، فضلاً عن التمييز بحكم الواقع والتمييز الهيكلي. ويكتسي هذا النهج الأساسي وغير الشكلي إزاء المساواة أهمية خاصة في سياق التدهور البيئي وتغير المناخ، حيث يصعب إثبات النية التمييزية بينما تكون الآثار المتباعدة للضرر البيئي واضحة للعيان.

43 - وتقتضي المادة 5 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري من الدول الأطراف القضاء على التمييز العنصري في سياق التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية. وتقتضي المادة 2 من الدول الأطراف، في جملة أمور، أن "تتخذ تدابير فعالة لإعادة النظر في السياسات الحكومية القومية والمحلية، ولتعديل أو إلغاء أو إبطال أية قوانين أو أنظمة تكون مؤدية إلي

(83) انظر A/77/10 و A/CN.4/727. وانظر أيضاً [قضية شركة برشلونة لمعدات الجرافة، Barcelona Traction, Light and Power Company, Limited, Judgment, I.C.J. Reports 1970, p. 3] و [قضية محكمة العدل الدولية بشأن النتائج القانونية المترتبة بالنسبة للدول على استمرار وجود جنوب أفريقيا في ناميبيا (جنوب غرب أفريقيا) رغم قرار مجلس الأمن Legal Consequences for States of the Continued Presence of South Africa in Namibia (1970), Advisory Opinion, I.C.J. Reports 1971, p. 16]. وقد كررت الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان تأكيد مركز مبادئ والتزامات عدم التمييز والمساواة بوصفها أساساً للتمتع بحقوق الإنسان. انظر على سبيل المثال، إبلاغ اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب رقم 2002/245، African Commission on Human and People's Rights, communication No. 245/2002, para. 169. لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان OC-18/03 المؤرخة أيلول/سبتمبر 2003، الفقرة 101، Inter-American Court on Human Rights, Advisory Opinion OC-18/03 of September 2003, para. 101.

(84) انظر المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والمادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والمادة 2 من اتفاقية حقوق الطفل؛ والمادة 1 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ والمادة 1 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ والمادة 2 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والاتفاقية رقم 111 لمنظمة العمل الدولية لعام 1958، الفقرة 1 (أ).

(85) لجنة القضاء على التمييز العنصري، التوصية العامة رقم 32 (2009).

إقامة التمييز العنصري أو إلى إدامته حيثما يكون قائما“ وأن “تقوم، بجميع الوسائل المناسبة، بما في ذلك سن التشريعات المقتضاة إذا تطلبتها الظروف، بحظر وإنهاء أي تمييز عنصري يصدر عن أي أشخاص أو أية جماعة أو منظمة“.

44 - وفي إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، تنتهك الدول التزاماتها إذا لم تعتمد أو تنفذ تشريعات مناهضة للتمييز تنظم سلوك الجهات الفاعلة العامة والخاصة على حد سواء؛ أو إذا امتنعت عن تعديل أو إلغاء أو إبطال أية قوانين وأنظمة تكون مؤدية إلى إقامة التمييز أو إلى إدامته⁽⁸⁶⁾؛ أو إذا لم تعتمد جميع التدابير الفورية والفعالة المناسبة لمنع وتقليل وإزالة الظروف والمواقف والأحكام المسبقة التي تسبب التمييز بجميع أشكاله أو تديمه، أو إذا لم تنفذ، عند الاقتضاء، تدابير خاصة ملموسة تهدف إلى تحقيق المساواة الفعلية بحكم الواقع⁽⁸⁷⁾. والتدابير الخاصة أو “العمل الإيجابي” - وهي خطوات محددة تتخذها الدولة بهدف تحقيق المساواة في الواقع، و/أو تصحيح عدم المساواة والتمييز، و/أو ضمان النهوض بالفئات المحرومة أو الأفراد المحرومين⁽⁸⁸⁾ - هي سبيل انتصاف يحظى بالحماية في مجال حقوق الإنسان⁽⁸⁹⁾ ويتعين على الدول تنفيذه عند الاقتضاء⁽⁹⁰⁾.

45 - ويصف مصطلح “العنصرية البيئية” التمييز المأسس المنطوي على “سياسات أو ممارسات أو توجيهات بيئية تؤثر بشكل مختلف على الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات أو تضر بهم (سواء عن قصد أو عن غير قصد) على أساس العرق أو اللون”⁽⁹¹⁾. وتحدث العنصرية البيئية داخل الدول وعبر الحدود، على النحو الذي أشار إليه فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي⁽⁹²⁾. ويتأثر السكان المنحدرون من أصل أفريقي وآسيوي، والشعوب الأصلية، والغجر، واللاجئون، والمهاجرون، وعديمو الجنسية، وغيرهم من الفئات المهمشة عرقيا وإثنيا، بالعنصرية البيئية، التي يجب التصدي لها إلى أقصى حد ممكن بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

(86) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 20 (2009)، الفقرات 11 و 37 و 39-40؛ واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31 (2004)، الفقرة 8.

(87) CCPR/C/21/Rev.1/Add.1، الفقرة 10؛ واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 16 (2005)، الفقرة 15؛ واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 20 (2009)، الفقرات 8 (ب) و 9 و 39؛ واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 25 (2004). انظر أيضا الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المادة 7؛ ولجنة القضاء على التمييز العنصري، التوصية العامة رقم 32 (2009)؛ و CRPD/C/DOM/CO/1، الفقرة 50.

(88) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة 4 (1)؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة 5 (4)؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المادة 2 (2)؛ واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التعليق العام رقم 6 (2018)، الفقرة 29؛ واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 18 (1989)، الفقرة 10.

(89) انظر جميع التعليقات العامة والتوصيات العامة التي اعتمدتها الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان في الوثيقة HRI/GEN/1/Rev.9 (Vol. I)، ولا سيما اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 16 (2005)، الفقرتان 9 و 39؛ ولجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 4 (2003)، الفقرتان 1 و 12.

(90) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المادة 2 (2)؛ ولجنة القضاء على التمييز العنصري، التوصية العامة رقم 32 (2009)، الفقرة 30؛ واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 20 (2009)، الفقرتان 8 (ب) و 9؛ واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 28 (2000)، الفقرة 3.

(91) Robert D. Bullard, “Confronting environmental racism in the twenty-first century”, *Global Dialogue*, vol. 4, No. 1 (Winter 2002), p. 35.

(92) انظر A/HRC/48/78.

46 - ويقدم إعلان وبرنامج عمل ديربان، اللذان لا يزالان أشمل خطة للمجتمع الدولي للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري، توصيات بشأن التصدي للعنصرية البيئية. فعلى سبيل المثال، يدعو الإعلان وبرنامج العمل إلى زيادة الدعم المقدم إلى السكان المنحدرين من أصل أفريقي للاستثمار في "تدابير مراقبة البيئة" ويقدمان عدة توصيات بشأن "اتخاذ تدابير غير تمييزية لتوفير البيئة الآمنة والصحية للأفراد وأعضاء المجموعات ممن هم ضحايا أو عرضة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب"⁽⁹³⁾.

47 - وتتفاعل العنصرية البيئية والظلم المناخي مع أشكال أخرى من الإقصاء الاجتماعي، مثل التمييز على أساس نوع الجنس والعمر والإعاقة. وينبغي الاعتراف في التحليلات المتعددة الجوانب لانتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالبيئة والمناخ أن تعترف بأن النساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المتنوعين جنسياً والمتنوعين جنسانياً وجنسياً المنتمين إلى الشعوب المهمشة عرقياً يواجهون انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان. وقد أوضحت عدة مساهمات هذه النقطة صراحة. وتؤدي النساء على وجه الخصوص أدواراً هامة في الحياة الريفية والزراعية، وعادة ما يكن في الخطوط الأمامية للتعرض لانتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالبيئة والمناخ. والواقع أن المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد النساء والفتيات وأسبابه وعواقبه أفادت بأن العنف ضد المرأة الناجم عن تغير المناخ ظاهرة متميزة ناجمة عن تأنيث مواطن الضعف المتداخلة⁽⁹⁴⁾. كما أن المسنين والأطفال معرضون أيضاً للأضرار المناخية، لا سيما عندما يعيشون في مجتمعات مهمشة اقتصادياً أو في دول ذات موارد اقتصادية محدودة على نحو لا يفي باحتياجاتهم الخاصة. وبالمثل، يحتاج الأشخاص ذوو الإعاقة إلى موارد للتكيف مع الأضرار الناجمة عن تغير المناخ والتخفيف من حدتها، وعادة ما تحرم بعض الدول والمجتمعات المهمشة عرقياً من هذه الموارد بسبب التمييز النظامي.

48 - وكثيراً ما ترتبط العدالة البيئية والعدالة المناخية بالحق في التنمية بشروط مستدامة. والقصد من الحق في التنمية هو ضمان الحق في التقدم الاجتماعي والاقتصادي وإعمال جميع حقوق الإنسان الأخرى من خلال تقرير المصير والمساواة في السيادة. وفي إعلان الحق في التنمية، تعلن الجمعية العامة أن حق الشعوب في تقرير المصير يشمل ممارسة حقها غير القابل للتصرف في السيادة الكاملة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية. والحق في التنمية ينطوي "على الإعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير"، وهو ما يشمل "الحق في تقرير وضعها السياسي بحرية وفي السعي إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحرية"⁽⁹⁵⁾.

49 - وفي إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية⁽⁹⁶⁾، تعترف الجمعية العامة صراحة بأهمية حماية البيئة في منع التمييز ضد الشعوب الأصلية. وفي المادة 29، تؤكد الجمعية أن "لشعوب الأصلية الحق في حفظ وحماية البيئة والقدرة الإنتاجية لأراضيها أو أقاليمها ومواردها. وعلى الدول أن تضع وتنفذ برامج لمساعدة الشعوب الأصلية في تدابير الحفظ والحماية هذه، دونما تمييز". وفي المادة 29، تطبق الجمعية أيضاً مبدأ "الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة" على تخزين المواد الخطرة أو التخلص منها في

(93) برنامج عمل ديربان، الفقرات 5 و 8 (ج) و 111.

(94) انظر A/77/136.

(95) قرار الجمعية العامة 128/41، المادة 1 (2).

(96) قرار الجمعية العامة 295/61.

أراضي أو أقاليم الشعوب الأصلية. وفي المادة 32، تدعو الجمعية الدول إلى "أن تضع آليات فعالة لتوفير جبر عادل ومنصف عن أية أنشطة كهذه، وأن تتخذ تدابير مناسبة لتخفيف الآثار البيئية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الروحية الضارة".

باء - الحرمان التمييزي العنصري من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحق في تقرير المصير والمبادئ المتصلة بالحق في التنمية

50 - في العديد من السياقات الوطنية، كثيراً ما يتم تحليل الظلم البيئي من حيث أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية مع إيلاء اهتمام محدود لعدم المساواة العرقية والإثنية، وهناك مقاومة واسعة النطاق لجمع البيانات المصنفة على أسس عرقية وإثنية⁽⁹⁷⁾. وبدون الانتقاص من أهمية الفقر ونوع الجنس والعمر وغير ذلك من الخصائص الاجتماعية في تعريض المجتمعات المحلية للأضرار البيئية وأضرار تغير المناخ، يظل التمييز على أساس العرق واللون والنسب والأصل القومي والإثني محدداً حاسماً للأضرار المناخية والبيئية التي يعاني منها الأفراد والمجتمعات. ويؤدي التمييز العنصري النظامي إلى التهميش الاقتصادي، وفي كثير من الأماكن تظل الجماعات المهمشة عرقياً وإثنيًا وقومياً حبيسة شريحة الفئات المنخفضة الدخل. ويؤدي التهميش الاقتصادي للشعوب المهمشة عرقياً دوراً رئيسياً في تقييد إمساكها بزمam تنمية مجتمعاتها المحلية وتعرضها للنفائات السامة والكوارث المناخية. وفي سياق متصل، كثيراً ما تفتقر الشعوب المهمشة عرقياً إلى تقرير المصير الحقيقي بشأن التنمية الاقتصادية الجارية في مجتمعاتها المحلية أو بالقرب منها، مما يجعلها ضحية في الغالب لمناطق التضحية العرقية التي أنشأتها السلطات الوطنية أو الشركات عبر الوطنية.

51 - وأوضحت مساهمة مقدمة من ائتلاف من منظمات المجتمع المدني في هايتي أن أكثر المتضررين من تغير المناخ والتدهور البيئي هم في كثير من الأحيان من المزارعين الفلاحين (*peyizan*) ونساء الأرياف وسكان المجتمعات الحضرية الفقيرة⁽⁹⁸⁾. وتعتبر هايتي واحدة من البلدان الخمسة الأكثر تضرراً من أزمة المناخ على مستوى العالم، ومع ذلك فقد ساهمت بحوالي 0,003 في المائة فقط في انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي. وعلاوة على ذلك، فإن تاريخ الهيمنة الاقتصادية والسياسية العنصرية على هايتي من جانب القوى الإمبريالية معروف جيداً وقد أسهم إسهاماً كبيراً في ظروفها الاقتصادية المعاصرة⁽⁹⁹⁾. ووفقاً للتنبؤات، فإن آثار تغير المناخ ستضاعف في نهاية المطاف طول موسم الجفاف في هايتي، بينما من المرجح أن تزداد الفيضانات والأعاصير. ويواجه الهايتيون احتمال تدهور سبل العيش الزراعية، وسوء التغذية، والآثار الوخيمة على الصحة العقلية والجسدية.

52 - وأشارت المساهمات المقدمة من الولايات المتحدة إلى أن مجتمعات السود واللاتينيين والسكان الأصليين أكثر عرضة بشكل غير متناسب للعيش في مجتمعات محلية قريبة من البقع الساخنة للتلوث، بسبب إرث التهميش الاقتصادي والفصل العنصري والرق والاستعمار. ومن المرجح أن تواجه تلك المجتمعات آثار التسمم بالمبيدات الحشرية بسبب التهميش الاقتصادي الذي يؤدي إلى تركيز الفقراء والمهمشين عرقياً في الأعمال الزراعية الخطيرة. وبينما تواصل الشركات عبر الوطنية أنشطتها الصناعية،

(97) مساهمة مقدمة من الشبكة الأوروبية لمكافحة العنصرية.

(98) مساهمة مقدمة من مركز العدالة العالمية.

(99) انظر A/74/321.

كثيراً ما يكون السكان غير قادرين على تحقيق المساواة باستخدام منظمات الحكم المحلي أو حكومات الولايات. وفي أجزاء أخرى من البلد، تواصل الشركات خططها لاستخراج ونقل الوقود الأحفوري في أراضي السكان الأصليين والأراضي المقدسة، بدعم كامل من الجهات الفاعلة المالية الدولية الحريصة على جني الأرباح من الوقود الأحفوري⁽¹⁰⁰⁾. وفي هذه السيناريوهات، منع التهميش على أسس اقتصادية وسياسية السود واللواتينيين والسكان الأصليين من ممارسة حقهم في التنمية وتأكيد حقهم في تقرير المصير. ونتيجة لذلك، فإنهم غير قادرين على حماية أراضيهم من التنمية الاقتصادية التي ستعود بالنفع إلى حد كبير على الشركات عبر الوطنية والنخب خارج مجتمعاتهم المحلية⁽¹⁰¹⁾.

53 - وأشير في إحدى المساهمات إلى كيفية تعرّض الفقراء المنحدرين من أصل أفريقي في البرازيل بشكل غير متناسب للفيضانات والانهايات الأرضية بسبب تهميشهم الاقتصادي وعزلهم في مناطق خطرة. والبرازيليون المنحدرون من أصل أفريقي هم الضحايا غير المتناسبين لهذه الكوارث بسبب وجود هيكل اجتماعي - سياسي في البرازيل يضع الأشخاص المصنفين عرقياً في ظروف معيشية تتسم بالضعف المتزايد، بينما يفشل صناع السياسات العامة في معالجة الظروف المعيشية غير المستقرة⁽¹⁰²⁾.

جيم - الاضطهاد المدني والسياسي التمييزي على أساس عنصري

54 - تؤدي العنصرية البيئية إلى اضطهاد منتظم للدفاعيين عن حقوق الإنسان، وحماة البيئة العاملين على حماية مجتمعاتهم المحلية من الأضرار البيئية. وفي جميع أنحاء العالم، كثيراً ما يكون هؤلاء المدافعون منحدرين من مجتمعات الشعوب الأصلية، أو غيرها من الفئات المهمشة على أساس عرقي. وعلى نحو ما نوقش سابقاً، فإن التهميش العنصري يستتبع تهميشاً اقتصادياً وسياسياً، وعندما تبذل الجماعات المهمشة جهوداً لتأكيد حقوقها في مواجهة حكومات استغلالية وشركات عبر وطنية، فإن تلك الجماعات تتعرض لاضطهاد شديد. وفي كثير من الأحيان، لا يوجد سوى مساواة محدودة فيما يتعلق بالدفاعيين عن حقوق الإنسان المنتمين إلى الفئات المهمشة عرقياً وإثنية. وعند توثيق الوفيات في صفوف المدافعيين عن حقوق الإنسان البيئية، والعنف الممارس بحقهم، أوضحت المقررة الخاصة السابقة المعنية بحالة المدافعيين عن حقوق الإنسان أن "أحد الأسباب الشاملة للمنازعات التي تدور حول الحقوق البيئية هو الاختلال في توازن القوى بين الدول والشركات والمدافعيين عن حقوق الإنسان البيئية"⁽¹⁰³⁾. ومن الركائز البنيوية لهذا الاختلال في توازن القوى العنصرية النظامية، التي تُقصي الشعوب المهمشة عرقياً من عملية صنع القرار السياسي بالكامل، وتُعرض الناشطين والزعماء لعنف مرتكب بدوافع عرقية.

55 - ووفقاً لما ورد في إحدى المساهمات، ففي البرازيل، استهدفت جهات فاعلة عامة وخاصة زعماء الشعوب الأصلية وزعماء البرازيليين المنحدرين من أصل أفريقي بسبب نشاطهم الدعوي المناهض للمشاركة الصناعية القريبة من أراضيها⁽¹⁰⁴⁾. وتفيد "منظمة الشاهد العالمي" (غلوبال ويتنس) بأن البرازيل فيها رابع أكبر عدد من عمليات قتل أنصار البيئة في العالم. وتعاني الشعوب التقليدية ومجتمعات طائفة الكيلومبول

(100) مساهمة مقدمة من سالداماندو (Saldamando).

(101) مساهمة مقدمة من شبكة البيئة الأصلية.

(102) مساهمة مقدمة من ائتلاف البرازيليين السود من أجل الحقوق.

(103) انظر A/71/281.

(104) مساهمة مقدمة من "ائتلاف البرازيليين السود من أجل الحقوق" (the Coalition of Black Brazilians for Rights).

والمجتمعات النهرية ومجتمعات الشعوب الأصلية من ضغوط مستمرة ناجمة عن مختلف الأنشطة الاقتصادية في أراضيها، وما فتئ أفرادها يتعرضون للتهديد أو يغتالون بشكل وحشي⁽¹⁰⁵⁾. وفي بارا، وهي منطقة تشهد تقاوم النزاعات البيئية، أُبلغ عن العديد من حالات التفويض باغتيال نشطاء بيئيين. وفي هذه الحوادث، كان جميع الضحايا من النساء السود اللواتي يناضلن من أجل أسلوب حياة متوازن مع حفظ الغابات. ومما ورد في مساهمة أخرى اغتيال ناشطة بيئية من جنوب أفريقيا، وهي أيضا امرأة سوداء، كانت تكافح التوسع في تعدين الفحم⁽¹⁰⁶⁾. وسلّطت مساهمة أخرى الضوء على عمليات قتل واعتصاب وتعذيب لنشطاء من مجتمع أوغوني في نيجيريا، حيث دمّرت شركة "شل" حياة الشعوب الأصلية وسبل عيشها⁽¹⁰⁷⁾.

56 - وفي مساهمة أخرى، أُفيد بأن زعماء الشعوب الأصلية والطوائف المصنّقة ("داليت") في الهند تعرّضوا أيضا للاحتجاز والتجريم بسبب نشاطهم الدعوي المناهض للسياسات البيئية المحلية التي تمس استقلالهم الثقافي⁽¹⁰⁸⁾.

دال - تجريد الشعوب الأصلية والمنحدرة من أصل أفريقي من ممتلكاتها

57 - على نحو ما أشارت إليه المقررة الخاصة، في تقريرها عن الأنشطة الاستخراجية على الصعيد العالمي، فإن الشعوب الأصلية والمنحدرة من أصل أفريقي كثيرا ما تقف في الخطوط الأمامية لمواجهة المشاريع الاستخراجية، ومن ثمّ فهي تتحمل مخاطر كبيرة من حيث الضرر الناجم عن التدهور البيئي. وفي الوقت نفسه، فإنّ تغير المناخ يهدد الشعوب الأصلية في المحيط الهادئ والأمريكيتين ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا وأفريقيا، بفقدان أوطانها. ويمكن أن تُعزى الكثرة المفرطة للمشاريع الاستخراجية، وما ينجم عنها من انبعاث لغازات الدفيئة، إلى التجريد الممنهج للشعوب الأصلية والمنحدرة من أصل أفريقي من ممتلكاتها، وحرمانها من أراضيها ومن حقها في تقرير المصير.

58 - ووفقا لما ورد في إحدى المساهمات⁽¹⁰⁹⁾، ففي البرازيل، أصبحت منطقة "سابيه دو نورتيه" (Sapê do Norte)، وهي منطقة معتمدة كإقليم محميّ لـ "الكولومبوس"، موطنًا لمجتمعات الكولومبو المحلية، منذ عام 1960. ويعاني سكان هذه المنطقة من انخفاض حاد في التنوع البيولوجي، ومن إزالة الغابات على نطاق واسع، ومن جفاف الجداول وريدم الينابيع، ونفوق الحيوانات، وإلقاء كميات كبيرة من المبيدات الحشرية في المياه والتربة، وذلك بسبب شق طرق للمرور السريع، وتعديلات الأعمال التجارية الزراعية، وقيام شركة "بتروبراس" (Petrobras) بتركيب خط أنابيب الغاز، وتصدّع "سد فونداو"، الذي تديره شركة ساماركو (Samarco). وأدّى تشييد مركز ألكانتارا الفضائي فوق أكبر إقليم لطائفة "الكولومبولا" في البرازيل إلى الترحيل الإلزامي لـ 312 أسرة من أسر تلك الطائفة، ويتواصل تهجير المزيد في جميع أنحاء البلد.

(105) Monica Nunes, "Família de ambientalistas é assassinada no Pará: pai, mãe e filha tinham projeto de soltura de quelônios no Rio Xingu", 11 January 2022.

(106) مساهمة مقدمة من دسا ب. بوند (D'sa, P. Bond).

(107) مساهمة مقدمة من مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

(108) مساهمة مقدمة من غوبتا (Gupta).

(109) مساهمة مقدمة من ائتلاف البرازيليين السود من أجل الحقوق (the Coalition of Black Brazilians for Rights).

59 - وفي مساهمة أخرى، أُبلغ بوقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد المجتمع المحلي لشعوب الشيبانغ الأصلية في نيبال، بما في ذلك التشييد والتنمية في أراضيها دون موافقة حرة مسبقة مستتيرة، وتدمير منازلها وسبل عيشها، والعنف الوحشي المرتكب ضد أفراد ذلك المجتمع المحلي⁽¹¹⁰⁾. وعلى الرغم من إصدار قوانين تهدف إلى حماية الشعوب الأصلية في نيبال، فإن إحدى المساهمات تبرز غياب الموارد اللازمة لإنفاذ هذه القوانين. وأشارت تلك المساهمة إلى حالة جماعتي "سوناه" و "هاليا" اللتين ما زالتا خارج إطار الحكومة الرامي إلى حماية المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية⁽¹¹¹⁾.

هاء - الفاشية البيئية

60 - لقد لوحظ وجود مكوّن أيديولوجي من مكونات العنصرية يعرف باسم "الفاشية البيئية" في أوساط اليمين المتطرف والنازيين الجدد في جميع أنحاء العالم⁽¹¹²⁾. وتستهدف حركة الفاشية البيئية الجماعات المهمشة عرقياً، والأقليات الإثنية والقومية، والجماعات المستبعدة التي يُلقى عليها اللوم في المشاكل البيئية. وتستخدم تلك الحركة الاهتمامات البيئية لتأييد تعميم خطاب كراهية الأجانب. وقد اقترن خطاب الفاشية البيئية بالإرهاب المرتبط بالتفوق العرقي للبيض، وخاصة في الدول الاستعمارية الاستيطانية. وكانت حوادث إطلاق النار في كرايستشرش وإل باسو وبوفالو في نيوزيلندا والولايات المتحدة، والتي كانت موجّهة بشكل صريح ضد الشعوب المهمشة عرقياً، مرتبطة بخطاب الفاشية البيئية⁽¹¹³⁾.

رابعا - نحو عدالة بيئية وعدل مناخي وعدالة عرقية

ألف - الشواغل المتعلقة بالنّهج السائدة

61 - لا تزال استجابات النظام العالمي وزخمه غير مجهّزين تجهيزاً جيداً، على الإطلاق، لوقف الخصائص والعواقب التمييزية الظالمة، من الناحية العنصرية، للأزمة الإيكولوجية. ويساور المقررة الخاصة القلق من أن النهج الدولية المهيمنة إزاء إدارة المسائل البيئية والمناخية تصل إلى حد الإصرار على تكريس عدم المساواة والظلم العنصريين.

التخفيف من حدة التمييز العنصري والاعتماد المفرط على الحلول القائمة على السوق

62 - أُشير في عدة مساهمات إلى أن بعض الحلول "الخضراء" لتحديات تغير المناخ تؤدي في واقع الأمر إلى تعزيز وإدامة التهميش العنصري وعدم المساواة. ويؤدي الانتقال إلى بدائل للوقود الأحفوري، في بعض السياقات إلى "مناطق تضحية خضراء"⁽¹¹⁴⁾، مما يعني أن الفئات المهمشة عرقياً وإثنيًا تتعرّض

(110) مساهمة مقدمة من شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء.

(111) مساهمة مقدمة من شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء - نيبال (الداليت).

(112) مساهمة مقدمة من الشبكة الأوروبية لمكافحة العنصرية.

(113) Kate Aronoff, "The Buffalo shooter and the rise of ecofascist extremists", The New Republic, 2022

(114) Christos Zografos and Paul Robbins, "Green sacrifice zones, or why a green new deal cannot ignore the cost shifts of just transitions", *One Earth*, vol. 3, No. 5 (November 2020).

بشكل غير متناسب لانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة باستخراج هذه البدائل أو معالجتها⁽¹¹⁵⁾. وتشير الانتقادات الموجهة إلى "الرأسمالية الخضراء" أو "النمو الأخضر" إلى أن هذه النهج تعزز عمليات الانتقال في مجال الطاقة التي "يوجد فيها ميل إلى افتراض إدامة الترتيبات الاستعمارية"⁽¹¹⁶⁾. وهي تسعى إلى الحفاظ على مستويات لا يمكن تحملها من الاستهلاك في بلدان الشمال من خلال عمليات انتقال تتطلب استخراج موارد هائلة بصورة مدمرة من بلدان الجنوب. ومع انتشار "الصفقات الخضراء الجديدة" في بلدان الشمال، فإن فعالية تلك الصفقات تتوقف على قدرتها على معالجة الأسباب الجذرية للأزمة البيئية، والتراجع عن العنصرية النظامية المتأصلة في الاقتصادات القائمة على الوقود الأحفوري⁽¹¹⁷⁾. وحتى مبادرات التنمية والمشاريع الخاصة في بلدان الجنوب التي تبدو في ظاهرها "خضراء" يمكن أن تخفي جانبها الساعي إلى الربح، مما يؤدي إلى تدهور الظروف البيئية وإلى نشوب النزاعات⁽¹¹⁸⁾.

63 - وأفاد المشاركون في عملية التشاور بأن الكثير من المبادرات المتصلة بالمناخ يمكنها أن تعزز أنماط التمييز العنصري الموجودة أصلاً في الاقتصادات الوطنية والدولية لأنها تُصمَّم إلى حد بعيد دون مساهمة الشعوب المهمشة عرقياً، ودون مراعاتها أو تسليمها زمام القيادة. وقد أدى الاعتماد المفرط على المعرفة التكنوقراطية وإقصاء المجتمعات المحلية عن قيادة تغير المناخ إلى صرف الانتباه عن التغييرات المنهجية التي تطالب بها المجتمعات المحلية الموجودة على خط المواجهة، والتي يلزم إدخالها لكي تُحلّ بحق الأزمة الجارية⁽¹¹⁹⁾.

64 - فعلى سبيل المثال، يُروَّج حالياً، وبشكل متزايد، لتكنولوجيات احتجاز ثنائي أكسيد الكربون وتخزينه كعمليات يمكنها جمع ثاني أكسيد الكربون الناتج عن الأنشطة الصناعية قبل وصولها إلى الغلاف الجوي، ونقل الانبعاثات الملتقطة إلى مواقع يمكن استخدامها أو تخزينها فيها. بيد أنه أُفيد، في إحدى المساهمات، بأن حجز الكربون ليس ضرورياً لتجنب مستويات الاحتجاز الهائلة، وأنه ليس ممكناً على نطاق واسع⁽¹²⁰⁾. وفي الواقع، تحذّر المساهمة من أن حجز الكربون يصرف الانتباه عن الإصلاحات اللازمة لكفالة مستقبل خال من الوقود الأحفوري، وتلك نتيجة ضرورية لصحة وحقوق المجتمعات المهمشة التي تقف في الخطوط الأمامية لمواجهة الأزمة المناخية والبيئية. ويمكن أن يؤدي حجز الكربون إلى تثبيت التلوث الحالي في مكانه، بدلاً من تسهيل الانتقال في مجال الطاقة. وورد في المساهمة أن الكثير من برامج حجز الكربون قد بدأ في أماكن مثقلة أصلاً بالتركيزات الشديدة للتلوث الصناعي السام. وهذه الأماكن تتداخل مع "مناطق التضحية العرقية" الموضحة أعلاه. وهذا الاتجاه مثير للقلق، بصفة خاصة، لأن حجز الكربون يمكن أن

(115) Claire Burgess, "Australia's lithium extractivism is costing the Earth", Medium, 10 June 2022

(116) Jason Hickel, "The anti-colonial politics of degrowth", *Political Geography*, vol. 88, supplement C (June 2021).

(117) مساهمة مقدمة من سيلي هاغنز (Sealey Huggins).

(118) Guiseppina Siciliano and others, "Environmental justice and Chinese dam-building in the global south", *Current Opinion in Environmental Sustainability*, vol. 37 (April 2019); and Shun Deng Fam, "China came, China built, China left? The Sarawakian experience with Chinese dam building", *Journal of Current Chinese Affairs*, vol. 46, No. 3 (December 2017).

(119) مساهمة مقدمة من غونزاليس (Gonzalez).

(120) مساهمة مقدمة من مركز القانون البيئي الدولي.

يزيد من انبعاث ملوثات الهواء الضارة في موقع الحجز بسبب زيادة الطاقة اللازمة لتشغيل معدات الحجز والمواد الكيميائية المستخدمة في العملية.

65 - ومن المحتمل أن تشكل التكنولوجيات التجريبية أو النظرية الأخرى المقترحة استجابةً لتغير المناخ مخاطرَ كبيرة على حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، يعتقد الخبراء أن بعض مشاريع "الهندسة الجيولوجية" التي تهدف إلى التكيف مع تغير المناخ قد يكون لها آثار وخيمة ملحوظة، بما في ذلك صدمة النهاية، واضطراب هطول الأمطار، ونضوب المياه، وتآكل القدرة البشرية على الصمود والمرونة الإيكولوجية. وحذّرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ من الإفراط في الاعتماد على تقنيات لم تثبت جدواها، ويمكن أن تعطل النظم الطبيعية وتُلحق أضراراً غير متناسبة بالمجتمعات المحلية في بلدان الجنوب⁽¹²¹⁾.

66 - وبالمثل، يمكن أن يكون لبرامج وسياسات أخرى آثار سلبية على الشعوب الأصلية والشعوب المهمشة عرقياً في بلدان الجنوب. فعلى سبيل المثال، انتقد بعض الخبراء، على نطاق واسع، برنامج المبادرة المعززة للغابات بسبب استخدامه إسقاطاتٍ مفرطة في التفاؤل، وليس ذلك فحسب، بل واستخدامه لأراضي الشعوب الأصلية وحرمانه بعض المجتمعات المحلية من حقها في تقرير المصير⁽¹²²⁾. وأشار في إحدى المساهمات إلى دور المبادرة المعززة في التغطية على الاستيلاء على أراضي الشعوب الأصلية⁽¹²³⁾.

67 - وأشار في إحدى المساهمات إلى أن الحصول على التمويل المتاح المتعلق بالمناخ، ولا سيما على المستوى المحلي، لا يزال يشكل تحدياً حاسماً. وأفيد أيضاً في المساهمة أن الخبراء وصفوا عمل المؤسسات المناخية الدولية بأنه شكل من أشكال الاستعمار غير المباشر. وغالباً ما تكون الجهة التي تتصور المشاريع وتوجّهها هي المؤسسات الدولية، التي تميل إلى تفضيل منظورات بلدان الشمال على مساهمات بلدان الجنوب⁽¹²⁴⁾.

الظلم المناخي والعنصرية المتجذر في الأطر الدولية القائمة

68 - يوجد إطار معقد للقانون البيئي الدولي، وفي ظل إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واعتماد إعلان ستوكهولم، وخطة العمل الخاصة بالبيئة البشرية في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية المنعقد في ستوكهولم في عام 1972، بدأت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتطبيق نظام للتنسيق البيئي على الصعيد العالمي. وتتناول معاهدات متعددة مسائل التلوث والتنوع البيولوجي، على الرغم من أن هذا الفرع يركّز على الحوكمة المتعلقة بتغير المناخ بسبب منها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول كيوتو الملحق بها، واتفاق باريس. وتُعزّز الاتفاقية الإطارية ثلاث ركائز في مكافحة تغير المناخ، هي: التكيف، والتخفيف، و"الخسائر والأضرار".

69 - وفي مفاوضات الأمم المتحدة بشأن البيئة والمناخ، لطالما دعت دول الجنوب إلى وضع إطار بيئي دولي يُعترف فيه بالتفاوتات الهيكلية في النظام الاقتصادي والسياسي العالمي. ودّعت رئيسة وزراء الهند، إنديرا غاندي، في خطابها الذي ألقته في مؤتمر ستوكهولم، الذي تأثرت نتائجه تأثيراً كبيراً بخبراء اقتصاد من

(121) المرجع نفسه.

(122) مساهمة مقدمة من دهم (Dehm).

(123) مساهمة مقدمة من شبكة البيئة الأصلية.

(124) مساهمة مقدمة من مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

بلدان الشمال⁽¹²⁵⁾، إلى اتباع نهج جماعي لمعالجة المسائل البيئية، مع التأكيد في الوقت نفسه على الحاجة إلى تقدير تفاوتات السلطة والهيمنة التاريخية⁽¹²⁶⁾. وفي مؤتمر ستوكهولم، أثارت دول الجنوب مخاوف بشأن آثار التدهور البيئي والآثار على حقوق الإنسان، الناجمة عن الأنشطة الصناعية لشركات عبر وطنية في بلدان الشمال. وما فتئ بعض المفاوضين يؤكد بأن القضايا البيئية يجب النظر فيها في ضوء الهياكل التاريخية والجيوسياسية⁽¹²⁷⁾ وحتى في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الأرض)، الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في عام 1992، أبرز رئيس وزراء ماليزيا ظهور الاستعمار المناخي الذي تتركسه دول في شمال الكرة الأرضية⁽¹²⁸⁾. بيد أن الإطار العالمي للمناخ لا يقدم أي مسار حقيقي للمضي قدما في تحقيق العدل المناخي، الذي يستلزم العدالة العرقية.

70 - وفي مؤتمر قمة ريو، قدّرت أمانة المؤتمر أن البلدان النامية بحاجة إلى مبلغ 100 بليون دولار سنويا من المساعدات الخارجية للوفاء بخطة عمل مؤتمر القمة، أي جدول أعمال القرن 21⁽¹²⁹⁾. وعلى الرغم من أن بعض دول الشمال القوية كان لها دور في خلق أزمة المناخ، فإنها رفضت المساهمة بالمعونة المطلوبة لدول الجنوب⁽¹³⁰⁾. وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20)، الذي عُقد في عام 2012، والذكرى العشرين لقمة ريو، رفضت دول الشمال طلبات من مجموعة الـ 77 والصين لزيادة المساعدات المالية للوفاء بالتزاماتها البيئية⁽¹³¹⁾.

71 - وكثيرا ما يُسقط تأطير تغير المناخ ضمن المحافل الدولية المسؤولية التاريخية التي تتحملها بعض الدول والشركات عبر الوطنية. وعلى الرغم من أن مبدأ المسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة، قد كُرس في إعلان ريو، ونُفذ من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس،

(125) انظر Karin Mickelson, "The Stockholm Conference and the creation of the North-South divide in international environmental law and policy", in *International Environmental Law and the Global South*, Shawkat Alam and others, eds. (New York, Cambridge University Press, 2015); and Philip McMichael, "Contemporary contradictions of the global development project: geopolitics, global ecology and the 'development climate'", *Third World Quarterly*, vol. 30, No. 1 (2009).

(126) Malavika Rao, "A TWAIL perspective on loss and damage from climate change: reflections from Indira Gandhi's speech at Stockholm", *Asian Journal of International Law*, vol 12, No. 1 (January 2022).

(127) المرجع نفسه.

(128) McMichael, "Contemporary contradictions".

(129) Martin Khor, "An assessment of the Rio Summit on sustainable development", *Economic and Political Weekly*, vol. 47, No. 28 (July 2012).

(130) John Vogler and Hannes R. Stephan, "The European Union in global environmental governance: leadership in the making?", *International Environmental Agreements: Politics, Law and Economics*, vol. 7, No. 4 (December 2007).

(131) Khor, "An assessment of the Rio Summit". انظر، أيضا، المساهمة المقدمة من مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

فقد قبلت دول الشمال الصياغة على أساس اختلاف القدرات أو تفوق قدراتها، وليس من باب مسؤولية الدول عن الضرر التاريخي⁽¹³²⁾.

72 - وقامت البلدان القوية التي تتسبب في أكبر قدر من الأضرار، عن قصد، باستبعاد مسائل جبر الضرر، ومعالجة الضرر والخسارة الناجمين عن تغير المناخ والتدهور البيئي، من الأطر ذات الصلة⁽¹³³⁾. وكان إدراج الخسائر والأضرار، في نهاية المطاف، ضمن اتفاق باريس نتيجة لتسوية تحمي البلدان الغنية من المساءلة⁽¹³⁴⁾. وهكذا، فإن مسار إطار الخسائر والأضرار بعد اتفاق باريس واصل تحوله عن مواجهة المسؤولية التاريخية والتعويض⁽¹³⁵⁾.

73 - وأدت الاختلالات الهائلة في موازين القوى والموارد بين الدول المشاركة في مفاوضات تغير المناخ إلى تسويات تعود بالنفع على الدول القوية سياسيا - بما في ذلك الدول الاستعمارية السابقة - على حساب دول الجنوب، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسلّطت إحدى المساهمات الضوء على الكيفية التي تؤدي بها التدخلات القائمة للتخفيف من آثار تغير المناخ، والتي لا تُقدم إلا باللغة الإنكليزية وتظل تتسم بدرجة عالية من التعقيد التقني، إلى توسيع الفجوة بين النهج التقليدي والنهج العلمي للاستجابة المناخية⁽¹³⁶⁾. وعلى الرغم من أن دول الشمال عادةً ما تكون قادرة على إيفاد أفرقة تفاوض كبيرة والاعتماد على بيروقراطيات وطنية تحظى بموارد جيدة وتعمل باللغة الإنكليزية، فإن دولاً أخرى تقتصر على أفرقة تفاوض أصغر حجماً لا تحظى سوى بدعم محدود من عواصمها⁽¹³⁷⁾. وهذا الخلل يتفاقم جزاء القدرة الاقتصادية الضخمة لدول الشمال، التي بُنيت في جزء كبير منها من خلال الهيمنة العنصرية على بلدان الجنوب، وهي تسمح للشمال بممارسة نفوذ أكبر على بلدان الجنوب. وفي الوقت نفسه، فإن دول الجنوب تغتفر إلى وسائل فعالة وموثوقة لمساءلة دول الشمال على عدم الوفاء بالتزاماتها المناخية أو عدم توفير سبل لجبر الضرر تعويضاً عن الظلم المناخي التاريخي والمستمر.

74 - وتجري مناقشات حيوية بشأن الحاجة إلى مزيد من الامتثال للمعايير الدولية القائمة في مواجهة الأزمة الإيكولوجية، ولكن كما أبرزت المساهمات الواردة، فإن المشكلة الرئيسية هي الأطر القانونية الدولية القائمة. فعلى سبيل المثال، وإضافة إلى ما سبق، فإن القانون الدولي لا يوفر أحكاماً صارمة لمساءلة الشركات عبر الوطنية عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر بشكل غير متناسب على الشعوب والأقاليم المصنّفة، في الحقبة الاستعمارية، على أنها شعوب وأقاليم غير بيضاء. ويشكل قانون الاستثمار الدولي

Sumudu Atapattu and Carmen G. Gonzalez, "The North-South divide in international environmental law: framing the issues", in *International Environmental Law and the Global South*, Alam and others, eds.

(133) مساهمة مقدمة من دهم (Dehm).

Maxine Burkett, "Reading between the red lines: loss and damage and the Paris outcome", *Climate Law*, vol. 6, Nos. 1-2 (May 2016), p. 124.

Julia Dehm, "Climate change, 'slow violence' and the indefinite deferral of responsibility for 'loss and damage'", *Griffith Law Review*, vol. 29, No. 2 (2020).

(136) مساهمة مقدمة من فانو (Vano).

Danielle Falzon, "The ideal delegation: how institutional privilege silences 'developing' nations in the UN climate negotiations", *Social Problems*, spab040 (2021).

حاليا رادعا لتنظيم الأنشطة الاستخراجية المسؤولة بيئيا، بسبب إجراءات التحكيم المكلفة التي يمكن أن تتجم عن التنظيم البيئي الوطني وغيره من أنواع التنظيم الأخرى التي تقلل من قيمة الاستثمار الأجنبي. ومن الشواغل الإضافية أن الأطر القانونية والسياساتية المنطبقة هي بمثابة "صومعة [صوامع] مغلقة في التكنوقراطية"⁽¹³⁸⁾ منفصلة عن مجموعات القوانين التي تعد من العوامل الرئيسية التي ساهمت في خلق المشكلة، وعن الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحدّد ملامح الأزمة الإيكولوجية، وتتأثر بها، في آن واحد. وحتى الطريقة التي تُتصوّر بها الطبيعة والبيئة في المناقشات البيئية الدولية تقتصر على الفهم التجاري للطبيعة المتمحور حول الإنسان، الذي يمكن أن يعزى إلى الرعيل الأول من العلماء الأوروبيين، والذي يظل بمثابة الأطر المهيمنة في القانون الدولي⁽¹³⁹⁾. وتظل المنظورات التي عجلت بوقوع كارثة إيكولوجية، والتي تحدد الاستجابة العالمية، مترسخة في المركزية الأوروبية، ولا تزال تستبعد منظورات الشعوب الأخرى. وهذه الإمبريالية المعرفية هي، في حدّ ذاتها، قضية عدالة عرقية.

باء - التوصيات

75 - ينقل هذا التقرير الصورة القائمة عن الواقع، ولكن هناك مجموعات مهمشة عرقيا وإثنيا تتحدى العنصرية البيئية والظلم المناخي بشكل يومي وتتخذ سبلا نحو العدل المناخي والعدالة البيئية بشكل أعم. ومن خلال المشاورات، يقدم "النسيج العالمي للبدائل"⁽¹⁴⁰⁾ مثالا واحدا. فهو "شبكة من الشبكات"، أي مبادرة أفقية غير هرمية تركز على التضامن والتحالفات الاستراتيجية والحلول النظامية على المستويات المحلي والإقليمي والعالمي. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك المؤسسة الدولية للتغيير المتعلق بالنفط، وشبكة البيئة الأصلية⁽¹⁴¹⁾، ومنظمة الحفاظ على الشعوب الأصلية، ومنظمة المساواة بين الجنسين في سياق تغير المناخ - نساء من أجل السلام في الجنوب الأفريقي (GenderCCWomen for Climate Justice Southern Africa)، والتحالف العالمي للمجتمعات المحلية الإقليمية، وحركة مزارعي باباي (Mouvman Peyizan Papay)، وهذه ما هي إلا أمثلة قليلة على المبادرات البيئية ومبادرات العدل المناخي الشعبية التي تشكّل أيضا تحالفات عبر وطنية، وتركز على الفئات المهمشة عرقيا وإثنيا، في إنتاج المعارف البيئية والمتعلقة بالمناخ. ولا يمكن للنزعة المحلية وحدها أن تكون حلاً للأزمة الإيكولوجية العالمية، أما النهج العالمية للتكيف والتخفيف و "الخسائر والأضرار"، فيجب أن تشكلها، وتستجيب لها، المنظمات الشعبية وشبكات الجماعات المهمشة عرقيا وإثنيا وقوميا، والتي تقف في الخطوط الأمامية لمواجهة الأزمة الإيكولوجية العالمية.

76 - وبالإضافة إلى ذلك، توصي المقررة الخاصة الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة في إطار نُظم الأمم المتحدة للحوكمة البيئية والمناخية، بما يلي:

(138) مساهمات من غونزاليس (Gonzalez)، ومركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

(139) Ushu Natarajan and Kishan Khoday, "Locating nature: making and unmaking international law", *Leiden Journal of International Law*, vol. 27, No. 3 (2014).

(140) انظر: <https://kalpavriksh.org/our-work/alternatives/global-tapestry-of-alternatives/>.

(141) Indigenous Environmental Network and Oil Change International, "Indigenous resistance against carbon", August 2021. [شبكة البيئة الأصلية؛ والمؤسسة الدولية للتغيير المتعلق بالنفط؛ ومقاومة الشعوب الأصلية للكربون] انظر، أيضا، المساهمة المقدمة من كاسوان (Kaswan).

77 - اعتماد نهج عالمي يستجيب، بشكل فعال، لكون العدل المناخي يتطلب عدالة عرقية، وكون العدالة العرقية تتطلب عدلا مناخيا. وتتضمن آثار التدهور البيئي والظلم المناخي، المتفاوتة من الناحية العرقية، إعادة توجيه أساسية للمؤسسات السياسية والنظم الاقتصادية والمبادئ القانونية لتشمل أولويات العدالة العرقية والمساواة. ويجب أن تكون "عمليات الانتقال الخضراء" أيضا عمليات انتقال عادلة من الناحية العرقية. ويجب أن تتخذ عمليات الانتقال إلى أشكال أنظف من الطاقة والتكيف مع المناخ وغير ذلك من البرامج خطوات، بما في ذلك تدابير خاصة، لكفالة ألا تتبّع الاستجابات لتغير المناخ أنماط التهميش والتمييز العنصريين. وستتبع العدالة العرقية الحقيقية وضع حد للعنصرية البيئية، وستتبع أيضا وضع أطر للتكيف والتخفيف و "الخسائر والأضرار" تجتث العنصرية النظمية المتأصلة في الاقتصاد العالمي، والتسلسل الهرمي السياسي، والأطر القانونية. وذلك يتضمن إزالة الصبغة الاستعمارية بشكل تام عن النظم القانونية والاقتصادية، من أجل تمتع الشعوب المهمشة عرقيا، بما فيها الشعوب الأصلية، بحق تقرير المصير الحقيقي، بما في ذلك السيادة على أراضيها. وعلى نحو ما لوحظ في إحدى المساهمات، فإن العدالة العرقية والعدل المناخي يتطلبان عدالة مالية⁽¹⁴²⁾.

78 - إعطاء الأولوية لجبر الأضرار البيئية والمناخية التاريخية، وللأضرار المعاصرة المتجذرة في الظلم التاريخي. وتحت المقرة الخاصة الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة على الرجوع إلى تقريرها لعام 2019 عن جبر أضرار التمييز العنصري الذي ترجع جذوره إلى الاسترقاق والاستعمار، والذي ينطبق أيضا على سياق العدل المناخي والعدالة البيئية. وتتطلب عمليات الجبر معالجة الظلم المناخي التاريخي، وكذلك القضاء على العنصرية النظمية المعاصرة، وهي تركبة من الظلم التاريخي في سياق الأزمة البيئية العالمية. وبقدر ما تشكل المبادئ القانونية الدولية المعاصرة حواجز أمام المسؤولية التاريخية عن تغير المناخ، فإن على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نزع الصبغة الاستعمارية عن هذا القانون، أو تحويله بحيث يصبح قادرا على ضمان المساواة الحقيقية، وتقرير المصير لجميع الشعوب. وعمليات الجبر، التي تستدعي توفر أطر اقتصادية وسياسية وقانونية دولية منصفة، هي شرط مسبق لإعادة توجيه النظام العالمي بعيدا عن الأزمة الإيكولوجية. وتزايد المقترحات المتعلقة بسبل جبر الضرر، ويتطلب التقدم تعاوننا وشراكة على المستويات العالمية والوطني والمحلي مع الفئات المهمشة عرقيا وإثنيا وقوميا.

79 - وتشدد المقرة الخاصة على أن الحق في تقرير المصير يشمل حق الشعوب الأصلية في التنمية، وفقا للشروط والجدول الزمنية الخاصة بها، وبما يوافق الأيديولوجيات الخاصة بها. والشعوب الأصلية متنوعة، ولها احتياجات وأولويات وهياكل حوكمة مختلفة. وينبغي ألا تُجبر الشعوب الأصلية على الاضطلاع بأدوار قاطعة أو نمطية على أنها "جهة مشرفة على البيئة الطبيعية على أساس التفرغ"، كما ينبغي ألا تقع في شرك ترتيبات إنمائية أبوية تقودها حكومات الدول.

80 - وقف انتهاكات حقوق الإنسان ذات الطابع التمييزي والدوافع العنصرية، والمتعلقة بالمناخ والبيئة، وتوفير سبل انتصاف فعالة للأفراد والجماعات المتضررة. وتحت المقرة الخاصة الدول على تنفيذ توصيات ولايات الإجراءات الخاصة العديدة، التي قدمت توصيات تقنية، وتوصيات أخرى يمكن أن تساعد في هذا الصدد. وينبغي تزويد المهاجرين واللاجئين بسبب المناخ بالحماية القانونية والموضوعية اللازمة، ولا سيما في البلدان التي تتحمل مسؤولية تاريخية عن الظلم المناخي. وتتطلب المساواة العرقية وعدم

(142) مساهمة مقدمة من مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

التمييز اتخاذ جميع التدابير اللازمة للحفاظ على أوطان الشعوب الأصلية، والتخفيف من آثار تغير المناخ على الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجب على الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة أيضا أن تكفل جمع بيانات الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان بشأن الآثار البيئية والمناخية، مصنفةً على أساس العرق والأصل الإثني والأصل القومي.

81 - مساءلة الشركات عبر الوطنية، بشكل منهجي، عن العنصرية البيئية والظلم المناخي.

82 - إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة الهادفة وعملية صنع القرار للأشخاص والشعوب المهمشة عرقيا وإثنيا وقوميا، في الحوكمة المناخية، على الصعيدين العالمي والوطني، بما في ذلك النساء، والأشخاص المتنوعون جنسانيا، والأشخاص ذوو الإعاقة، واللاجئون، والمهاجرون، والأشخاص عديمو الجنسية.